

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية



المحرر: د. نعمان كنفاني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: سلام صلاح)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)

سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: د. شاكر صرصور)

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس وص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2016 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2016 سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا العدد بدعم جزئي من:



المحتويات:

تقديم

1	الناتج المحلي الإجمالي
4	سوق العمل
7	صندوق 1: من التعليم إلى العمل
9	المالية العامة
10	صندوق 2: المساعدات الأمريكية لإسرائيل
11	القطاع المالي المصرفي
13	صندوق 3: التوزيع الجغرافي للودائع والائتمان
14	القطاع المالي غير المصرفي
15	صندوق 4: هيئة سوق رأس المال: الرقابة على قطاعات سوق رأس المال
17	مؤشرات الاستثمار
17	صندوق 5: "الدخان العربي": تكاليف التهريب وتعقيدات الإصلاح
18	الأسعار والتضخم
20	صندوق 6: التضخم المتوقع
21	التجارة الخارجية
22	صندوق 7: مفاهيم وتعريف اقتصادية: نماذج الجاذبية في التجارة الدولية Gravity Models
24	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2010

بهذا العدد من المراقب نكون قد انهيينا إصدار الأعداد المقررة لعام 2016 وغطينا التطورات الاقتصادية حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام، فهناك فجوة زمنية مدتها نصف سنة تقريباً بين الإصدار وربع السنة الذي يغطيه وذلك بسبب أو تماشياً مع وتيرة إصدار البيانات عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إضافة إلى البيانات الروتينية التي يتضمنها كل عدد من المراقب، يتضمن هذا العدد ستة صناديق تحليلية وتعريف بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية والتي ستضم رسمياً إلى الشركاء في إعداد "المراقب الاقتصادي" اعتباراً من عام 2017، أي من العدد القادم. يتضمن العدد كذلك تعريفاً مفهوماً اقتصادياً هاماً، مما سيشكل فصلاً دائماً في المراقب بدأنه في العدد السابق.

لقد قوبل التغيير الذي أجريناه على المراقب في العدد 45 بالاستحسان ونحن نتطلع إلى استلام المزيد من التغذية الراجعة حول ذلك بينما نستمر في العمل على تطوير المراقب ليحتوي على المزيد من التحليل الثاقب للتطورات والمؤشرات والبيانات التي تعكس على الاقتصاد الفلسطيني.

لا يفوتنا في هذه المناسبة أن نقدم الشكر إلى جميع الجهات التي تدعم هذا الإصدار بالتمويل بما يمكننا من تطويره والحفاظ عليه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية



سلطة النقد الفلسطينية



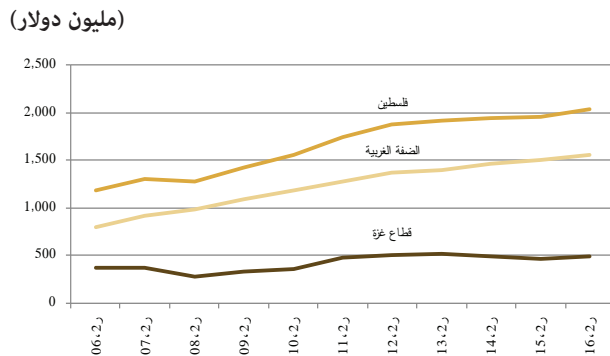
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

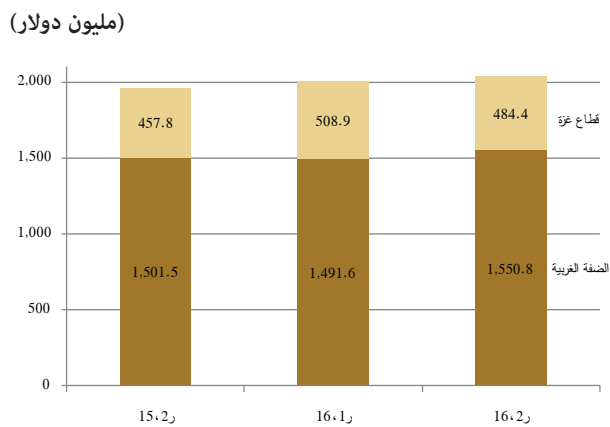
1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



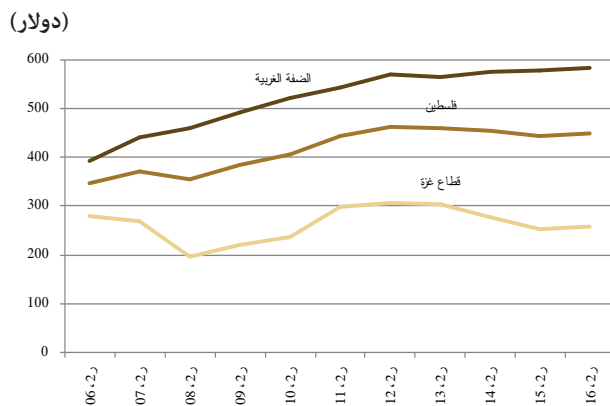
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. ويأخذ هذا المتغير قيمة البضائع النهائية في الاعتبار لتجنب ازدواجية الحساب. ويُدعى هذا المتغير "بالمحلي" لأنه يسجل قيمة الإنتاج داخل منطقة جغرافية معينة، وبغض النظر عما إذا كان من قام بالإنتاج مواطن أو غير مواطن (متغير الناتج "القومي" يأخذ بالاعتبار إنتاج المواطنين لدولة معينة، سواء كانوا يعيشون داخل البلد أو خارجه). ويتم تقييم الناتج المحلي بأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة في سنة معينة (سنة الأساس). والأخير يعبر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج، نظراً لأنه يستثني الزيادة التي تولدت من ارتفاع الأسعار (التضخم) منذ سنة الأساس.

والناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للتدفق وليس مقياس للمخزون (أي لقيمة رأس المال المتراكمة في دولة ما). يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي من جانبين: جانب الإنتاج (قيمة ما يُنتجها كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة وغيرها) ومن جانب الاستخدام (قيمة الاستخدامات المختلفة للبضائع التي تم إنتاجها، مثل الاستهلاك المحلي، والاستثمار). ومن المهم ملاحظة أنه نظراً لأن جزءاً من الاستهلاك المحلي يأتي من الاستيراد، وأنّ جزءاً من الإنتاج المحلي يذهب للتصدير، فإنّ حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي من جهة الاستخدام تتطلب إضافة التصدير وطرح الاستيراد.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) ارتفاعاً بنحو 1.7% خلال الربع الثاني 2016 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 2,035 مليون دولار. وجاء هذا النمو نتيجة زيادة بمقدار 4% في الضفة الغربية مقابل انخفاض بمقدار 4.8% في قطاع غزة. وهذا على عكس ما حصل في الربع الأول، حيث كان النمو في القطاع أعلى مما كان عليه في الضفة. أما فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي السنوي بين الربع الثاني 2015 والربع الثاني 2016 في فلسطين فلقد بلغ 3.9%. وعلى صعيد حصة الفرد من الناتج المحلي فقد ارتفعت في الربع الثاني من العام 2016 بنحو نقطة مئوية وذلك مقارنة مع الربع السابق وبنفس القيمة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

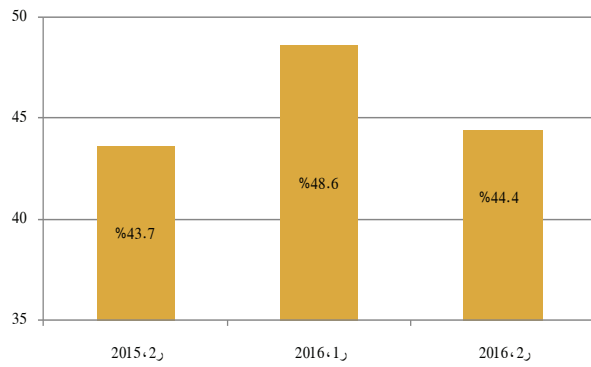
الفجوة في الناتج المحلي بين الضفة والقطاع

بالرغم من انخفاض الفجوة بين مساهمتي الضفة والقطاع في الناتج المحلي في الربع الأول من العام 2016، إلا أنها عادت للارتفاع في الربع الثاني من نفس العام، إذ ارتفعت حصة الضفة الغربية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة ونصف مئوية. أما بالنسبة للفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة والقطاع فلقد بلغت 324 دولار. ويبلغ متوسط دخل الفرد في قطاع غزة 44% فقط من متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية، وهذا يشكل انخفاضاً بنحو أربعة نقاط مئوية عن الربع السابق.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين

شكل 1-4: متوسط الدخل الفردي في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

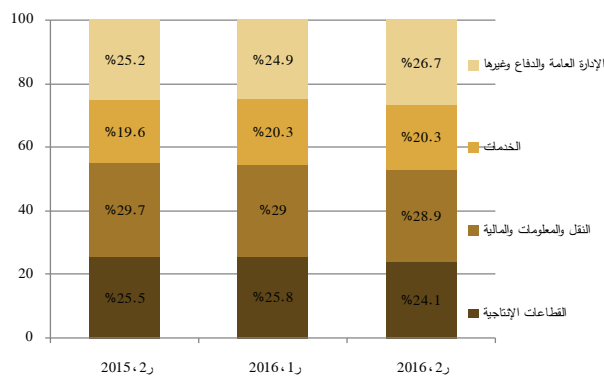
(نسبة مئوية %)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

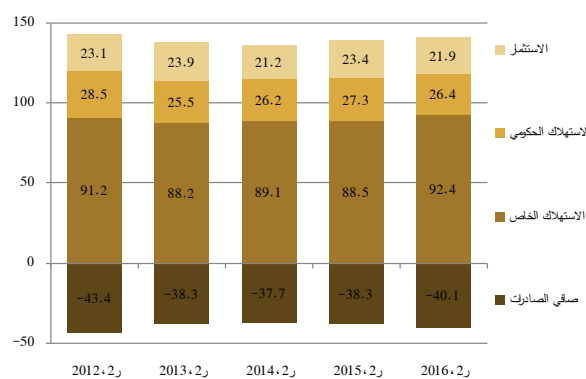
شكل 1-5: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

(نسبة مئوية %)



شكل 1-6: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

(نسبة مئوية %)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

(دولار)

الربع الثاني 2016	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2015	
448.7	444.3	444.7	فلسطين*
582.6	564.0	578.9	الضفة الغربية*

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

لم يطرأ تغيير كبير على بنية الناتج المحلي بين الربعين المتتاليين (الأول 2016 والثاني 2016)، وكذلك بين الربعين المتناظرين (الثاني 2015 والثاني 2016). باستثناء ارتفاع حصة الإدارة العامة والدفاع وغيرها بين الربعين المتتاليين بنحو 1.8 نقطة مئوية وذلك على حساب الانخفاض في القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة وتعددين وكهرباء وماء وإنشاءات) التي بلغت حصتها نحو 24% فقط، وهذا استمرار للاتجاه الذي بدأ منذ سنوات بتمدد قطاعات الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية الأساسية.

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثاني 2015 والربع الثاني 2016 نحو 76 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3.9% كما ذكرنا). وإذا ما نظرنا إلى كيفية توزع الإنفاق على هذه الزيادة نجد أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي ازداد بمقدار 149 مليون خلال الفترة، وهو أكثر من الزيادة الكلية في الناتج المحلي. هذه الفجوة بين زيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج في الاقتصاد تم سدّها بانخفاض الاستثمار (بمقدار 2.7%) وبلاستيراد من الخارج (بانخفاض صافي الصادرات، أي الصادرات مطروحاً منها الواردات). إذ ازداد العجز في صافي الصادرات بمقدار 67 مليون دولار، نتيجة ارتفاع الواردات بمقدار 40 مليون وانخفاض الصادرات بمقدار 27 مليون دولار.

جدول 2-1: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

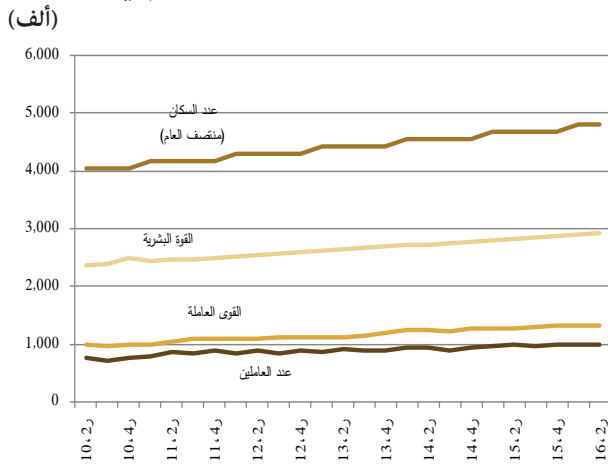
(مليون دولار)

الربع الثاني 2016	الربع الثاني 2015	
1,881.0	1,734.0	لاستهلاك الخاص
445.3	457.6	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
537.4	535.6	الاستهلاك الحكومي
430.1	456.7	الصادرات
1,247.0	1,206.8	الواردات (-)

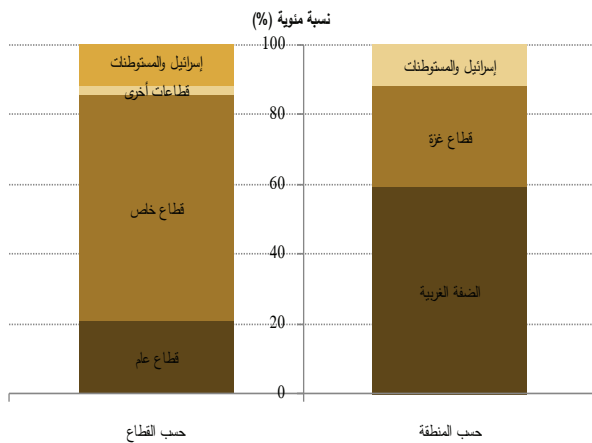
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

2- سوق العمل¹

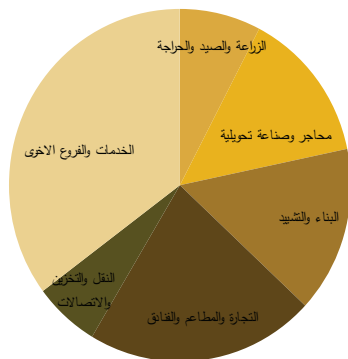
شكل 2-1: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب المنطقة وحسب القطاع للربع الثاني 2016



شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الثاني 2016 (نسبة مئوية %)



جدول 2-1: معدّل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس للربع الثاني 2016 (%)

المجموع	إناث	ذكور	
18.3	30.5	15.3	الضفة الغربية
41.7	65.3	34.4	قطاع غزة
26.9	44.7	22.1	فلسطين

تُميز إحصاءات سوق العمل بين عدد السكان وبين القوة البشرية. كما تُميز الإحصاءات بين القوة البشرية والقوى العاملة. القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، بينما القوى العاملة تشمل فقط الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل. أخيراً هناك عدد العاملين فعلياً، والفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس معدّل عدد العاطلين عن العمل. يوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات. وصل عدد سكان الضفة والقطاع في الربع الثاني 2016 إلى نحو 4,800 ألف نسمة، والقوة البشرية إلى 2,918 ألف والقوى العاملة إلى 1,334 ألف.

نسبة المشاركة

تشير الأرقام إلى أنّ نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف بنسبة المشاركة) تراوحت حول 46% في السنوات الأخيرة. وهذه النسبة قريبة من النسب السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيراتها في الدول المتطورة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى كما في ألمانيا والنرويج على سبيل المثال.

هناك فارق كبير بين نسبة المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين، إذ ترتفع النسبة إلى 71% بين الذكور، وتنخفض إلى نحو 20% فقط بين الإناث. وليس هناك فارق يُذكر في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح أنّ انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هو السبب وراء انخفاض نسبة المشاركة الكلية.

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بشكل طفيف، بمقدار 0.1%، بين الربع الأول 2016 والربع الثاني 2016، ووصل إلى 975 ألف عامل. وتوزّع العاملون في الربع الثاني 2016 بين 59% في الضفة و29% في القطاع و12% (أو نحو 114 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، يزيد على الخمس منهم يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 37% في قطاع غزة.

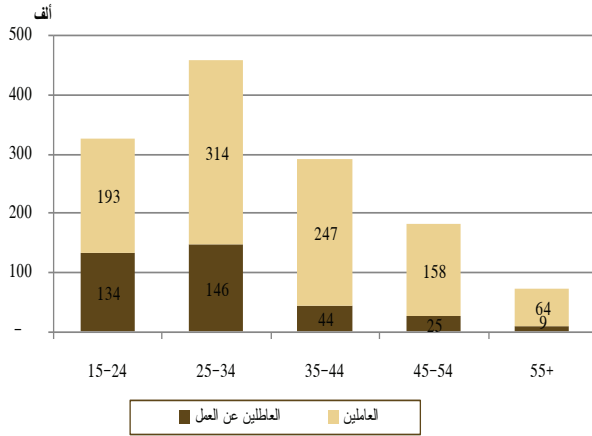
بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2016 نحو 35%. وترتفع هذه النسبة إلى 56% في قطاع غزة. وحلت التجارة في المركز الثاني في فلسطين، بنسبة 22% من العاملين. ويلاحظ أنّ البناء والتشييد كان يُشغّل 20% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 5% في قطاع غزة. في حين تتقارب نسبة تشغيل العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي بلغت حول 22%.

البطالة

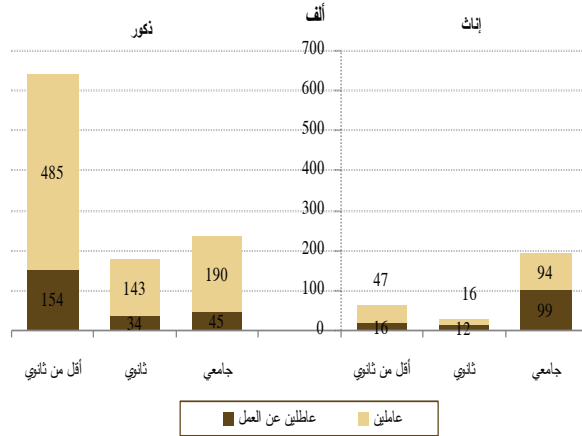
يقيس معدّل البطالة نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأشخاص في القوى العاملة. ارتفع معدّل البطالة في فلسطين إلى 26.9% في الربع الثاني 2016، وهذا أعلى بنقطتين مئويتين من الربع المناظر من العام 2015، ومقدار نصف نقطة مئوية

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

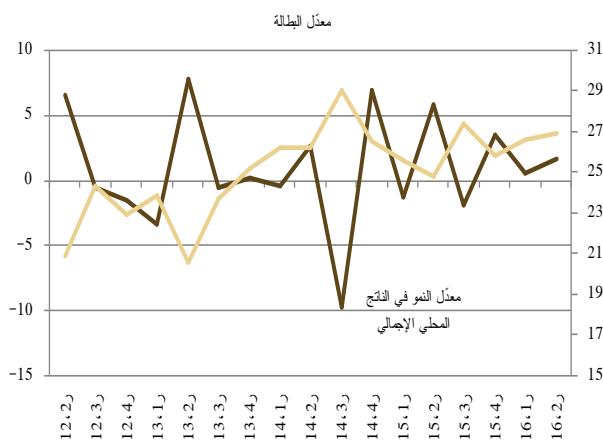
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الثاني 2016)



شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الثاني 2016)



شكل 2-6: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في فلسطين



تقريباً عن الربع السابق. وجاء الارتفاع بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية (بمقدار ثلاث نقاط مئوية) في حين استقر المعدل في قطاع غزة تقريباً على مستواه السابق، وهو المعدل الذي تقول المصادر المختلفة أنه أعلى معدلات البطالة في العام.

من بين أبرز مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية التالي:

(1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 41.0%، (67.9% للإناث، 34.9% للذكور). وهذا يؤشر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الصندوق عن مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل في هذا العدد من المراقب الاقتصادي).

(2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدل البطالة في الربع الثاني من العام 2016 نحو 31.2% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما كان 19.3% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. أما عند الإناث فإن البطالة ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 50.9% بينما هي 5.0% فقط بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

نمو الإنتاج وتغير البطالة

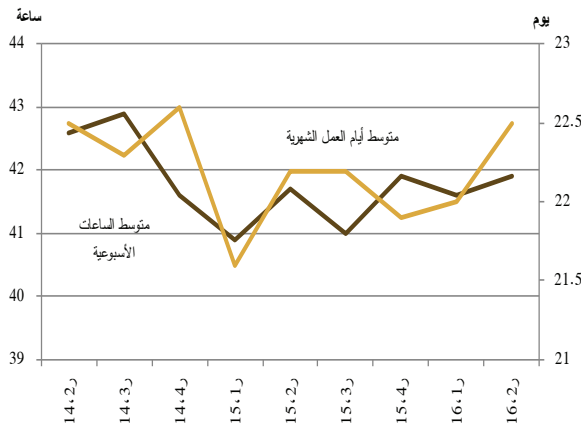
يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر يصور معدلات البطالة في كل ربع سنة بين الربع الثاني 2012 والربع الثاني 2016. لعل أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أن جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أن النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدل البطالة، والعكس بالعكس.

وإذا ما قمنا بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين في الفترة بين الربع الثاني 2012 والربع الثاني 2016 نجد أن كل زيادة في معدل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.26% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

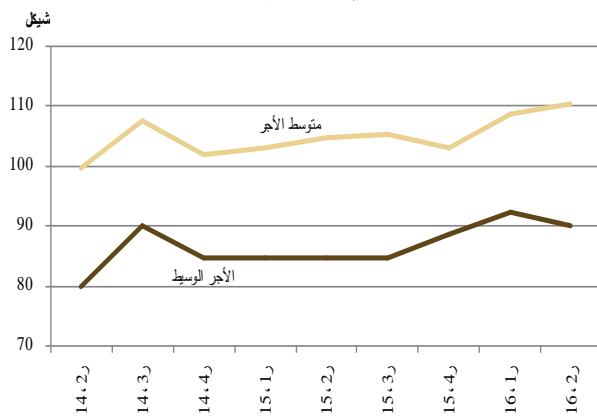
ساعات وأيام العمل

يصور الشكل 2-7 والجدول 2-2 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. ويلاحظ أن هناك تقارباً في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية يزيد بمقدار 18% عن مثيله في قطاع غزة. ولا يخفى أن هذا يعود إلى نقص فرص العمل في القطاع وليس له علاقة بارتفاع الإنتاجية وتفضيل

شكل 2-7: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين



شكل 2-8: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



جدول 2-2: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية حسب المنطقة (الربع الثاني 2016)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية
الضفة الغربية	44.5	23.1
قطاع غزة	37.8	23.0
اسرائيل والمستوطنات	40.7	20.1
المجموع	41.9	22.5

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2016) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	98.3	88.5
قطاع غزة	61.6	46.0
اسرائيل والمستوطنات	221.9	200.0
المجموع	110.4	90.0

الراحة، وهي العوامل التي تفسر انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدمة.

الأجور

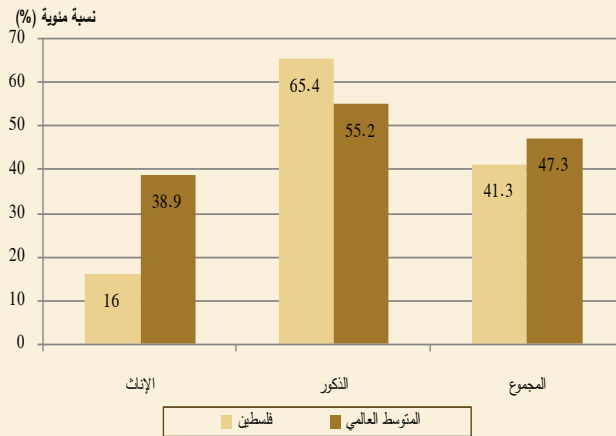
بلغ الأجر اليومي المتوسط للعاملين في فلسطين 110.4 شيكل في الربع الثاني 2016. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط الأجر للذين يعملون في الضفة والقطاع من جهة ولعمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات (انظر الجدول 2-3). تشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات يبلغ نحو ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-8 ملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). لاحظ أن وسيط الأجر في قطاع غزة لا يزيد إلا قليلاً على نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية. ومن الملفت للنظر أن متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين ارتفع بمقدار 1.8 شيكل بين الربع الأول والثاني 2016 (نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في إسرائيل بشكل أساسي) إلا أن الأجر الوسيط لكافة العاملين انخفض بمقدار 2.3 شيكل بين الربعين (بسبب انخفاضه للعاملين في الضفة الغربية).

من الضروري عند مقارنة متوسط أجر عمال الضفة في إسرائيل مع أجر العاملين في الضفة التنبيه إلى التكاليف الإضافية التي يتحملها العمال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل، إذ غالباً ما يضطر هؤلاء إلى دفع مبلغ لوسطاء التصاريح والعمل (يقدر بنحو 1,500 شيكل شهرياً)، كذلك يدفع هؤلاء بدل مواصلات (نحو 500 شيكل). يُضاف إلى ذلك ساعات الانتظار الطويلة على المعابر والتي تمتد يوم العمل إلى 16 ساعة بدلاً من 8 ساعات. كذلك من المهم التأكيد على وجود فوارق مهمة بين أجر عمال الضفة الذين يعملون داخل الخط الأخضر والعمال الذين يعملون في المستعمرات، وهو ما أكدته وزير المالية الإسرائيلي في تصريح في أواسط شهر آب الماضي. وبالإضافة إلى ارتفاع الأجور الاسمية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، والتباين بين متوسط ووسيط الأجر بين العاملين في الضفة وغزة، يمكن إضافة الملاحظات التالية عن الأجور:

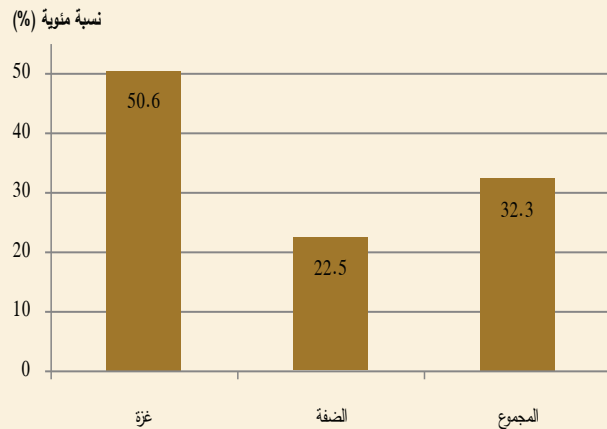
- أن متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص أدنى من أجر العاملين في القطاع العام، بنسبة 15% في الضفة وبنسبة 60% في غزة.
- أن هناك فجوة جنديرية في الأجور: بلغ الأجر اليومي للإناث في القطاع الخاص في الضفة الغربية 75% من الأجر اليومي للذكور، إلا أن الأمر معكوس في القطاع العام، فقد بلغ الأجر اليومي للذكور في الضفة الغربية 98% من الأجر اليومي للإناث.
- أن نحو 47% من العاملين في القطاع الخاص في غزة، و90% في الضفة) يحصلون على أجر يومي أقل من الحد الأدنى للأجور (65 شيكل). لمعرفة أكبر حول هذا الموضوع، راجع الصندوق 2 حول تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في العدد 45 من المراقب الاقتصادي.

صندوق 1: نتائج مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل

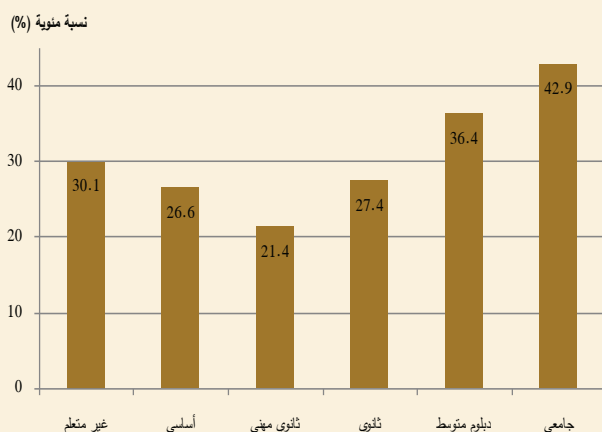
شكل 1: مشاركة الشباب (15-29 سنة) في قوة العمل
(نسبة لكل فئة) 2015



شكل 2: البطالة بين الشباب (15-29 سنة) (بالنسبة إلى الشباب في قوة العمل) 2015



شكل 3: البطالة ومستوى التعليم عند الشباب (15-29 سنة)
(نسبة العاطلين من كل فئة) (2015)



يحظى موضوع تأهيل وتشغيل الشباب في سوق العمل باهتمام كبير من قبل صانعي القرار في معظم دول العالم. ولا يعود السبب في ذلك فقط إلى أن البطالة الشباب مرتفعة عن مستوى البطالة العام في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، مع ما يولده هذا من احتقان سياسي واجتماعي. ولكن السبب يعود أيضاً إلى أن البطالة الشباب لها انعكاسات سلبية على أداء الاقتصاد على المدى الطويل كما أثبتت الأبحاث الاقتصادية. ذلك لأن سقوط الشباب في فخ البطالة غالباً ما يؤدي إلى استقرارهم في البطالة المزمنة. كما أن بطالة الشباب لها انعكاسات وخيمة على حافز التعليم وعلى النمو الاقتصادي في طويل الأمد.

على أن صياغة وتطبيق سياسات ملائمة ترمي إلى تقليص بطالة الشباب تتطلب في المقام الأول توفر معلومات وبراهين قاطعة أمام صانعي القرار: لماذا أصبح الحصول على عمل ملائم هدفاً صعب المنال أمام عدد كبير من شبان اليوم؟ من الشباب يتأثر أكثر من غيره (من غيرها) نتيجة الوضع البائس لسوق العمل؟ أين يوجد هؤلاء الأكثر عرضة للتأثر؟ وما هي الآثار طويلة الأمد لبطالة الشباب على مستقبلهم المهني وعلى تطور الاقتصاد بشكل عام؟

يوفر «مسح القوى العاملة» الذي تجريه أجهزة الإحصاء الوطنية دورياً في معظم الدول (بما فيها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، معلومات مهمة حول وضع الشباب في سوق العمل. ولكن المسوح لا توفر معلومات محددة حول العقبات التي يواجهها الشباب، كما لا تسمح باختبار نوعية وطبيعة عقود العمل، ولا بسهولة وسلاسة الانتقال من التعليم إلى سوق العمل.

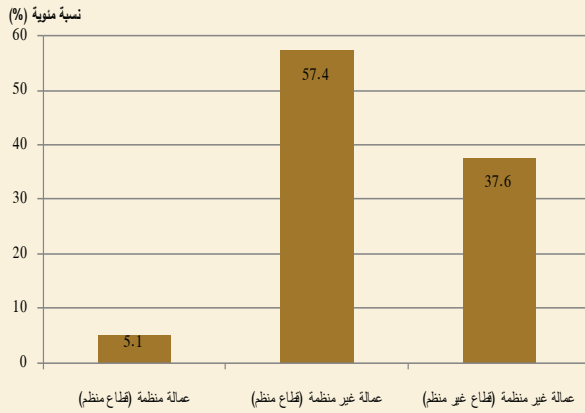
وبهدف سد هذه الثغرات طوّرت «منظمة العمل الدولية» استبياناً قياسياً يحمل اسم «الانتقال من التعليم إلى سوق العمل»¹ (SWTS) وهذا الاستبيان خاص بعلاقة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة مع سوق العمل. وتم تطبيق هذا الاستبيان في عدد كبير من الدول، كما تم تنفيذه مرتين في فلسطين، الأولى في العام 2013 والثانية في العام 2015 (ظهرت نتائج المسح الأخير في شهر تشرين الأول 2016). وفيما يلي عرض لبعض المعلومات التي وفّرها الاستبيان الأخير.

واضح من الشكل، أن مشاركة الشباب في قوة العمل في فلسطين متدنية مقارنة بالمتوسط الدولي، ويعود هذا أساساً إلى انخفاض مشاركة الشابات، إذ أن 83.9% منهن خارج القوة العاملة في العام 2015. ولا تزيد نسبة الشابات العاملات على 7.1% من السكان في فلسطين. وتتوزع أسباب البقاء خارج قوة العمل على الالتحاق بالتعليم أساساً (78.9% للذكور و55.5% للإناث من مجموع الشباب خارج قوة العمل)، وبسبب المسؤوليات العائلية (1.6% للذكور و30.6% للإناث).

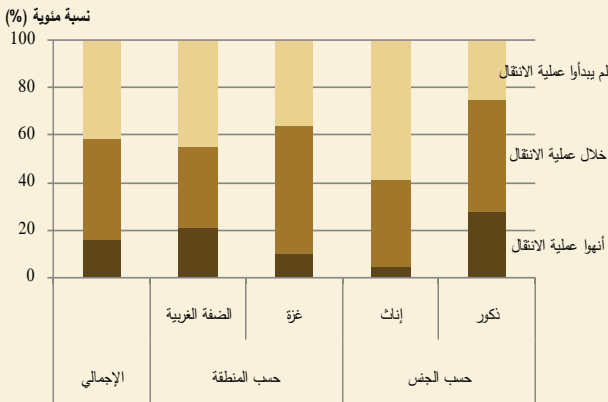
تُشير الأرقام إلى أن بطالة الشباب في الضفة والقطاع هي الأعلى في منطقة «المينا»، وهي تزيد على 10% فوق معدل البطالة الإجمالي في فلسطين. ويتوزع معدل البطالة الإجمالي بين الشباب في فلسطين بين 26.7% للذكور و56.2% للإناث. وعند أخذ تعريف منظمة العمل الدولية الموسع للبطالة فإن معدل بطالة الشباب في فلسطين

1 School to Work Transition Survey.

شكل 4: تشغيل الشباب (15-29 سنة) (%) من المجموع 2015



شكل 5: توزع نسبة الشباب على مراحل الانتقال من التعليم إلى العمل حسب كل فئة 2015



بلغت نسبة الشباب الذين أنهوا عملية الانتقال في فلسطين في العام 2015 نحو 16.3% من إجمالي الشباب. وتوزعت النسبة هذه بين 20.5% في الضفة الغربية و9.6% فقط في قطاع غزة. كما توزعت النسبة الكلية بين 27.8% للذكور و4.3% فقط للإناث. وبلغت الفترة الزمنية بين انتهاء التعليم والحصول على أول وظيفة لمن أنهى عملية الانتقال 13.4 شهراً بالمتوسط. وتوصل المسح إلى أن أهم عاملين يؤثران على سرعة انتقال الشباب من التعليم إلى الوظيفة هما مستوى دخل الأسرة (سرعة انتقال أبناء الأسر الغنية هي ضعف سرعة انتقال أبناء الأسر الفقيرة)، ومستوى التعليم.

أما نسبة الشباب الذين ما زالوا في مرحلة الانتقال أو لم يبدأوا عملية الانتقال فلقد بلغت 83.7% من الشباب. وتوزعت بين 42.3% للذين يمرون بمرحلة الانتقال و41.4% للذين لم يبدأوا عملية الانتقال بعد (انظر الشكل 5). ويلاحظ من الشكل أن أكثر من نصف الإناث الشابات (58.5%) لم يبدأوا عملية الانتقال بعد، في حين أن النسبة للذكور هي الربع فقط.

يرتفع إلى 46.2% (تعريف البطالة الموسع يحد جزئياً من شرط البحث عن عمل بشكل نشط ومستمر). ومن المهم الإشارة إلى أن البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنتين) مرتفعة بشكل ملحوظ، وتبلغ نسبتها 54.8% من إجمالي الشباب العاطلين. وارتفاع البطالة طويلة الأمد له انعكاسات سلبية قوية على الاقتصاد بشكل عام وعلى نفسية ومستقبل العاطل عن العمل بشكل خاص.

واضح من الشكل 3 أن معدل البطالة يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي. ولا يخفى أثر هذا على العائد على التعليم وحافز الالتحاق بالتعليم. ولكن هذه الأرقام تخفي تبايناً قوياً بين الذكور والإناث، إذ أن البطالة تتناقص مع زيادة التعليم عند الذكور، ولكنها تتزايد مع ارتفاع التعليم عند الإناث. وتُشير نتائج المسح إلى أن 30.2% من الشباب تركوا التعليم قبل إتمام المستوى التعليمي الذي التحقوا به. ومن الأسباب الرئيسية للمغادرة في وقت مبكر، انقطاع الاهتمام بالتعليم وفوائده (36.6%) يليه الفشل بالامتحانات (20%).

يشير الشكل 4 أن 57.4% من الشباب العاملين يعملون كعمالة غير منظمة في القطاع المنظم. كما تُشير الأرقام إلى أن 8.6% فقط من الشباب العاملين يعملون لحسابهم الخاص أو كأرباب عمل.

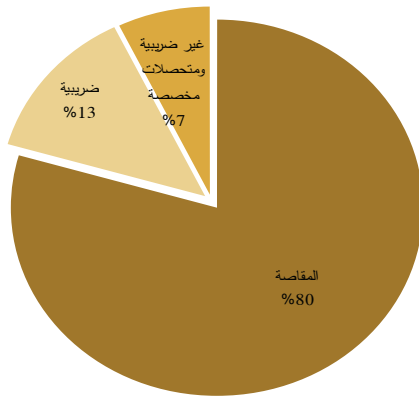
وأظهرت النتائج أيضاً أن غالبية الشباب العاملين لا تتناسب مؤهلاتهم مع الوظائف التي يشغلونها (63.3%)، إذ أن نصفهم تقريباً يعتبرون أن مستواهم التعليمي أعلى من العمل الذي يقومون به، و13.6% يقولون العكس.

الانتقال من التعليم إلى العمل (SWTS)

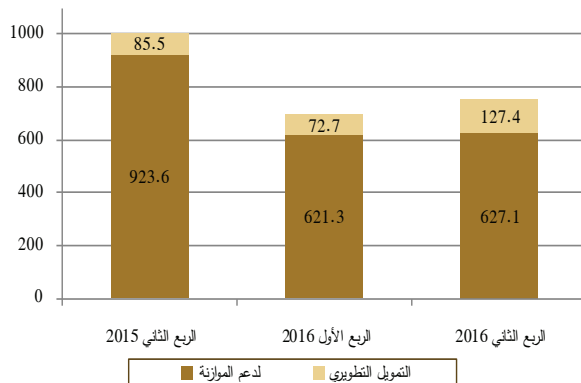
طوّرت منظمة العمل الدولية مؤشرات للدلالة على الظروف التي يمر بها الشباب، والمشاكل التي يعانون منها، خلال مسار الانتقال من آخر مرحلة تعليم إلى أول وظيفة عمل. ووضعت المنظمة تعريفاً محدداً لثلاث مراحل:

- الشباب الذين أنهوا مرحلة الانتقال: والشرط الأساسي هنا هو أن يكون الشاب/الشابة قد حصل على عمل لائق. والعمل اللائق هو العمل الذي يحقق واحداً من الصفتين التاليتين: أن يكون عملاً دائماً (غير مؤقت) مع عقد عمل قياسي عادي، أو أن يكون العامل راضياً تمام الرضى عن العمل الذي يؤديه (شرط تقييم ذاتي).
- الشباب الذين يمرون بعملية الانتقال: وتضم هذه الفئة الشباب العاطلين عن العمل حالياً، أو الذين يعملون حالياً ولكن دون عقود عمل، أو الذين يعملون بعمل غير مرضٍ أو بعمل مؤقت. كذلك تضم هذه الفئة الشباب غير الناشطين بالبحث عن عمل حالياً ولكن يأملون بالبحث عن عمل مستقبلاً.
- الشباب الذين لم يبدأوا مرحلة الانتقال بعد: وتضم هذه الفئة الشباب الذين ما زالوا في مرحلة الدراسة، والذين ليسوا في المدارس ولا يبحثون عن عمل حالياً وليس لديهم النية للبحث عن عمل في المستقبل.

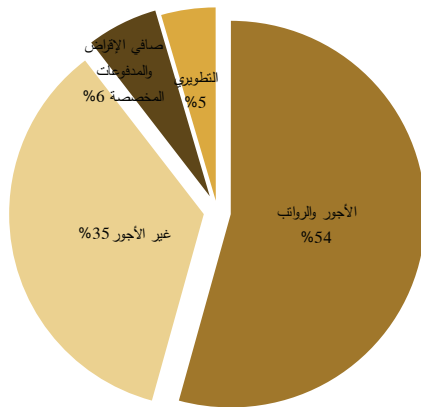
شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (وفق الأساس النقدي، نسبة مئوية %)



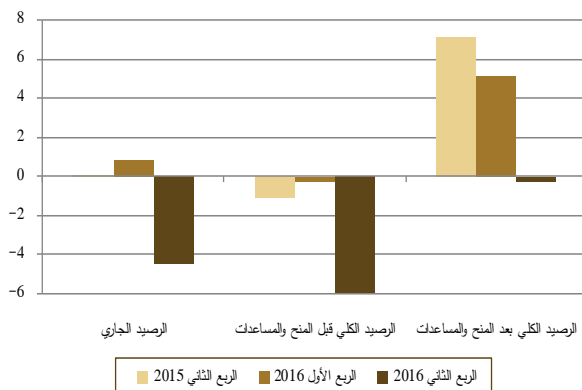
شكل 2-3: المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)



شكل 3-3: هيكل النفقات العامة (نسبة مئوية %)



شكل 4-3: الرصيد المالي الحكومي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية %)

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة والمنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الثاني من العام 2016، ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,491.4 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في إيرادات المقاصة المتحصلة خلال الفترة، مقابل تراجع إيرادات الجباية المحلية والمنح بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 40%، لتبلغ نحو 3,017.1 مليون شيكل، وعلى العكس من ذلك انخفضت إيرادات الجباية المحلية (الضريبة، غير ضريبية، متحصلات مخصصة) بنحو 43%، لتبلغ نحو 779.5 مليون شيكل.

بينما شهد الربع الثاني أيضاً ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية الكلية بنحو 8.7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 754.5 مليون شيكل. وكانت الزيادة الكبيرة في المساعدات الخارجية المخصصة لدعم المشاريع التطويرية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ وبنسبة تقرب من 75% لتبلغ نحو 127.4 مليون دولار. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فقد انخفضت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 25%، وذلك بسبب تراجع المنح والمساعدات لدعم الموازنة بنسبة 32%.

النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2016 بنحو 31% مقارنة بالربع السابق، ليلبلغ 4,521.3 مليون شيكل. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع كافة بنود الإنفاق باستثناء صافي الإقراض. حيث ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب ونفقات غير الأجور بنحو 36% لكل منهما وبلغت 2,455.3 و 1,595.3 مليون شيكل على التوالي. كذلك ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 43% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 204.4 مليون شيكل.

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والإنفاق خلال الربع الثاني 2016، إلى عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 784.4 مليون شيكل (أو ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في خفض هذا العجز إلى نحو 29.9 مليون شيكل، وهو ما يعادل أقل من نصف بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. كل هذا على أساس الحساب النقدي للموازنة (أي على أساس الإيرادات والنفقات الفعلية المتحققة والمدفوعة) وليس على أساس الالتزام (أي أساس الإيرادات والنفقات التي يتوجب تحصيلها ودفعها). والفارق بين الحسابين يعادل تقريباً مبلغ المتأخرات الذي يتراكم على الموازنة في كل ربع سنة.

المتأخرات الحكومية

شهد الربع الثاني من العام 2016 قيام الحكومة بسداد نحو 33.8 مليون شيكل من المتأخرات المترتبة عليها خلال الفترات السابقة، وذلك على العكس من الربع السابق، حيث بلغت المتأخرات خلاله نحو 751.8 مليون شيكل. فقد قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد نحو 487.7 مليون شيكل

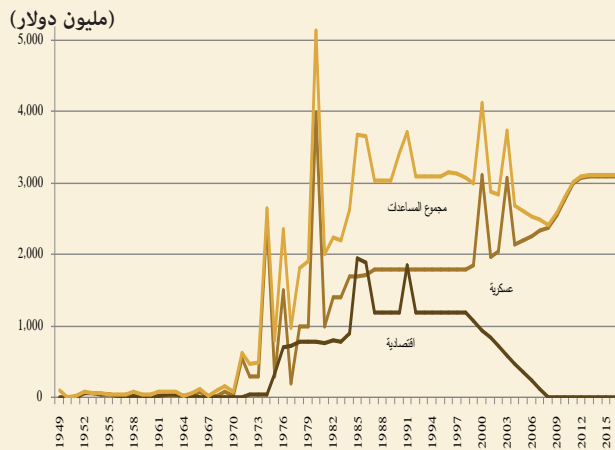
1 مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2015 و2016: العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

صندوق 2: المساعدات الأمريكية لإسرائيل

تجدد الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقيات المساعدات العسكرية بينهما مرة كل عشرة سنوات. ولقد تمّ في شهر أيلول الماضي توقيع اتفاقية تتعهد بموجبها الولايات المتحدة بتقديم 38 مليار دولار إلى إسرائيل خلال العقد 2018 - 2028. وترافق توقيع الاتفاقية مع شرطين جديدين ترددت الحكومة الإسرائيلية مطولاً قبل الموافقة عليهما: أولاً، أن يخصص كامل مبلغ المساعدات العسكرية لشراء معدات أمريكية الصنع. وهذا الشرط حل مكان نص ورد في اتفاقية 2007 بين الطرفين، كان يسمح باستخدام 26.3% من المساعدات العسكرية الأمريكية لشراء معدات إسرائيلية الصنع. وذكرت صحيفة «هآرتس» أن هذا التعديل سوف يؤدي إلى خسارة 2,000 وظيفة في الصناعات الحربية الإسرائيلية. ثانياً، تعهدت الحكومة الإسرائيلية أن لا تتقدم بطلبات مساعدات إضافية إلى الكونغرس الأمريكي خلال فترة الاتفاقية.

يدل الشكل المرفق على إجمالي وتوزيع المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل خلال الفترة (1949 - 2015). بلغ إجمالي قيمة المساعدات خلال هذه الفترة نحو 126.69 مليار دولار. وكما يوضح الشكل، فقد تم إيقاف كافة أشكال المساعدات الأمريكية الاقتصادية إلى إسرائيل منذ العام 2008. من ناحية ثانية فإنّ المساعدات العسكرية التي كانت على شكل هبات وقروض، تحولت منذ العام 1984 إلى هبات بشكل حصري.

شكل 1: المساعدات الأمريكية لإسرائيل (1949 - 2015)



* يشمل 1.92 مليار دولار مساعدات عسكرية و1.2 مليار دولار لتنفيذ اتفاق «واي».

الأرقام تستثني ضمانات القروض (7.9 مليار دولار) من المساعدات الخارجية، كما تم استثناء مساعدات تمويل بعض المشاريع أيضاً.

المصدر: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/US-Israel/U.S._Assistance_to_Israel1.html

(أعد هذا الصندوق سلام صلاح، باحثة مساعدة في «ماس»)

من متأخرات الأجور والرواتب ونحو 10.9 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة. وعلى العكس من ذلك فقد تأخرت الحكومة في سداد نحو 351.3 مليون شيكل من الالتزامات تجاه القطاع الخاص، ونحو 100.2 مليون شيكل من النفقات التطويرية ونحو 13.3 مليون شيكل من الإرجاعات الضريبية (انظر الجدول 1-3).

جدول 1-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2015		2016	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	158.6	108.9	(28)	13.3
الأجور والرواتب	852.2	(485.9)	108.9	(487.7)
نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)	269.1	358.7	438.8	351.3
النفقات التطويرية	48.3	49	68.5	100.2
المدفوعات المخصصة	107.7	(4.5)	163.6	(10.9)
إجمالي متأخرات بنود الإنفاق	1,435.9	26.2	751.8	(33.8)

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة. وتعني قيام الحكومة بسداد دفعات من المتأخرات المترتبة عليها سابقاً.

الدين العام الحكومي

بلغ الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2016 حوالي 9,739 مليون شيكل مرتفعاً بنحو 1.8% مقارنة بالربع السابق، ونحو 9.9% مقارنة بالربع المناظر². وبلغ الدين حوالي 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوزع هذا الدين بين دين محلي بنحو 58%، مقابل دين خارجي بنحو 42%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 60.3 مليون شيكل، منها نحو 57.7 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي.

جدول 2-3: الدين العام الحكومي

(مليون شيكل)

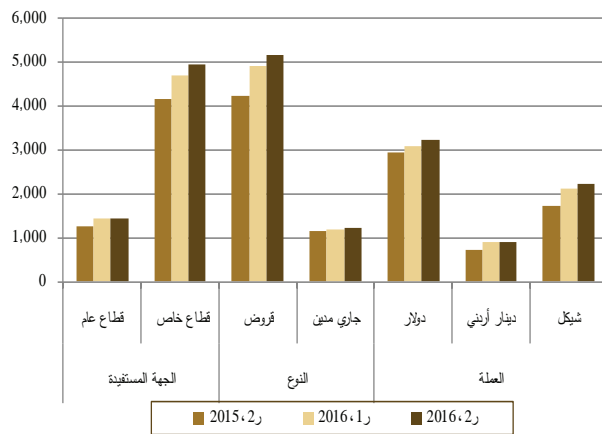
البيان	2015		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
الدين الحكومي المحلي	4,805.9	5,490.9	5,606.6	5,554.4
المصارف	4,753.7	5,438.6	5,554.4	5,554.4
مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	4,052.7	4,072.5	4,132.5	4,132.5
الدين العام الحكومي	8,858.7	9,563.4	9,739.1	9,739.1
الفوائد المدفوعة	66.0	65.0	60.3	60.3
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	17.8%	18.7%	19.2%	19.2%

* هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، بتأثير سعر الصرف.

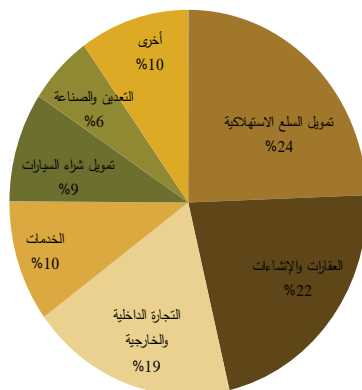
² تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار بقيت مستقرة مقارنة بالربع السابق، لكنها ارتفعت بنحو 7.9% مقارنة بالربع المناظر 2015، لتبلغ حوالي 2,530 مليون دولار.

4- القطاع المالي المصرفي¹

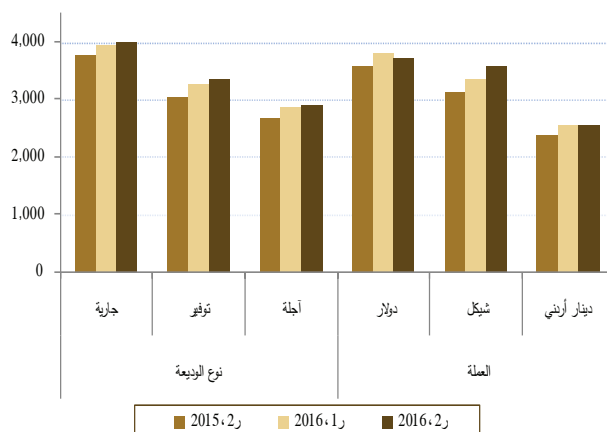
شكل 4-1: توزع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 4-2: توزع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب النشاطات الاقتصادية (%)



شكل 4-3: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



بلغ عدد المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثاني 2016، 16 مصرفاً، وعدد فروعها 287 فرعاً ومكتباً. وتبلغ قيمة أصولها (خصوصها) نحو 13,631 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 3.7% عما كانت عليه في الربع السابق، وبنسبة 9.7% عما كانت عليه في الربع المناظر من العام السابق.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2016		2015
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
جمالي الأصول	13,631	13,144	12,420
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,405	6,137	5,420
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,118	3,977	3,934
الموجودات الأخرى	3,108	3,030	3,066
إجمالي الخصوم	13,631	13,144	12,420
ودائع الجمهور	10,203	10,055	9,456
حقوق الملكية	1,497	1,483	1,396
أرصدة سلطة النقد والمصارف	1,108	909	737
المطلوبات الأخرى	823	697	831

التسهيلات الائتمانية

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثاني من العام 2016 بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 18.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2015، لتبلغ حوالي 6,405 مليون دولار. بلغ نصيب القطاع الخاص منها نحو 77% والباقي (23%) للقطاع العام. واستقطعت الضفة الغربية نحو 87% من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 13% حصة قطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نصف إجمالي التسهيلات، مقابل 35% للشيك الإسرائيلي و14% حصة الدينار الأردني. وكذلك استمرت سيطرة تمويل السلع الاستهلاكية على النسبة الأعلى من تسهيلات القطاع الخاص بنحو الربع، تلاها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 22%. من جانب آخر، بقيت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات مستقرة عند نحو 2.0% خلال الربعين الأول والثاني من العام 2016.

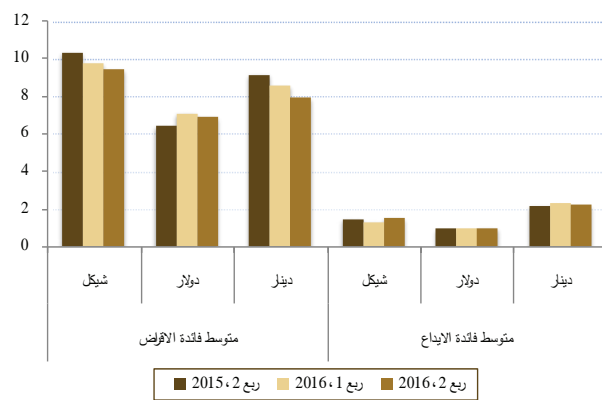
الودائع

بلغ إجمالي ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) نهاية الربع الثاني من العام 2016 حوالي 10,203 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق. ساهمت الضفة الغربية بنحو 89% من إجمالي هذه الودائع، مقابل 11% حصة قطاع غزة. كما سيطر الدولار والشيك على ودائع الجمهور (نحو 35% من الإجمالي لكل منهما)، تلاها الدينار بنسبة الربع تقريباً.

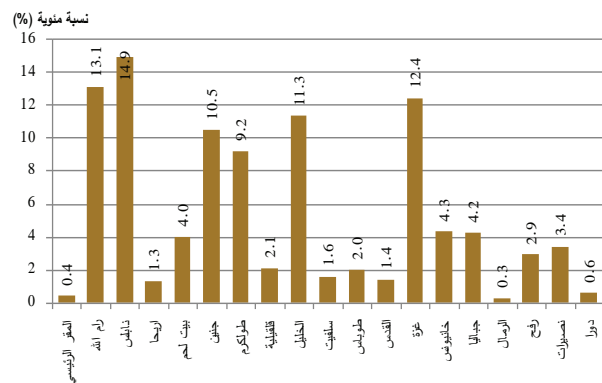
بالمحصلة بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع الجمهور نحو 63% نهاية الربع الثاني 2016، مقارنة بنحو 61% في الربع السابق.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية 2016. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-4: الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة



جدول 3-4: تطور الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة الرئيسية الثلاث في فلسطين (%)

الفترة	الدينار الاردني		الدولا		الشيكل	
	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2015 الربع الثاني	2.22	9.18	0.97	6.46	1.5	10.34
2016 الربع الأول	2.33	8.61	0.98	7.13	1.34	9.79
2016 الربع الثاني	2.25	7.95	1.04	6.95	1.56	9.45

جدول 4-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان	2015		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
إجمالي محافظة القروض (مليون دولار)	112.8	149.7	167.1	120.8
- الضفة الغربية	83.2	109.2	120.8	96.3
- قطاع غزة	29.6	40.5	46.3	24.5
عدد المقترضين	48,109	55,598	59,828	42,900
- الضفة الغربية	32,611	39,433	42,900	32,611
- قطاع غزة	15,498	16,165	16,928	10,289
عدد الموظفين	420	492	554	492

أرباح المصارف

تراجع صافي دخل المصارف نهاية الربع الثاني 2016 بنحو 6.6% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 39.5 مليون دولار، نتيجة لارتفاع النفقات بمعدل أعلى من الارتفاع في صافي الإيرادات. حيث ارتفعت النفقات بحوالي 4.7% (ما يعادل 4.5 مليون دولار) مقابل ارتفاع صافي الإيرادات بنحو 1.2% (ما يعادل 1.7 مليون دولار) بين الربعين الأول والثاني 2016. وساهمت الفوائد بنحو 70% من صافي هذه الإيرادات، فيما ساهمت العمولات بنحو 18% من صافي إيرادات المصارف خلال هذا الربع.

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة

(مليون دولار)

البيان	2015		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
صافي الإيرادات	130.1	138.4	140.1	140.1
الفوائد	92.5	98.4	98.9	98.9
العمولات	22.8	24.2	24.9	24.9
أخرى	14.8	15.8	16.3	16.3
النفقات	97.9	96.1	100.6	100.6
النفقات التشغيلية والمخصصات	84.9	86.3	89.8	89.8
الضريبة	13.0	9.8	10.8	10.8
صافي الدخل*	32.2	42.3	39.5	39.5

* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

معدلات الفائدة

شهد الربع الثاني من العام 2016 تراجع متوسط معدلات الفائدة على الإقراض بالعملة الثلاث الرئيسية المستخدمة في فلسطين مقارنة بالربع السابق. وعلى العكس من ذلك فقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الإيداع بعملة الدولار والشيكل فيما انخفض متوسط فائدة الإيداع على الدينار (انظر الجدول 3-4 والشكل 4-4). وأدت التغيرات المتباينة على فوائد الإيداع والإقراض إلى انخفاض هامش الفائدة (الفرق بين فائدة الإقراض والإيداع) خلال الربع الثاني 2016 مقارنة بالربع السابق، من 6.15% إلى 5.91% على الدولار مثلاً.

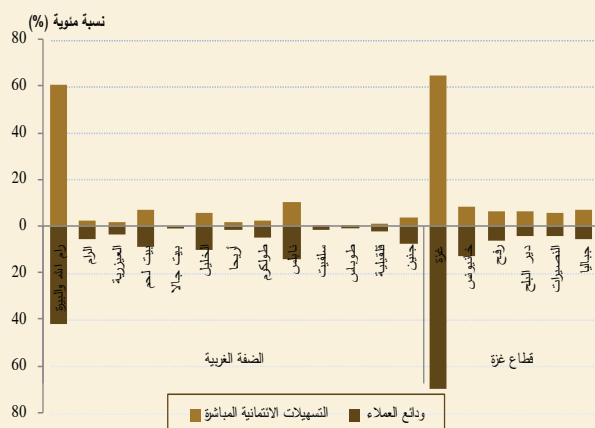
مؤسسات الإقراض المتخصصة

بقي عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد ثابتاً خلال الربع الثاني 2016 عند 6 مؤسسات، تعمل من خلال 79 فرع ومكتب. وقدمت هذه المؤسسات حوالي 167 مليون دولار من القروض، استحوذت الضفة الغربية على 72% منها، مقابل نحو 28% حصة قطاع غزة. وذهبت الحصة الأكبر من هذه القروض إلى القطاع العقاري بنسبة 29%، ثم القطاع التجاري بنحو 24%، تلاه القطاع الزراعي بحوالي 14%، فيما جاءت قروض الاستهلاك في المرتبة الرابعة بنسبة 13%.

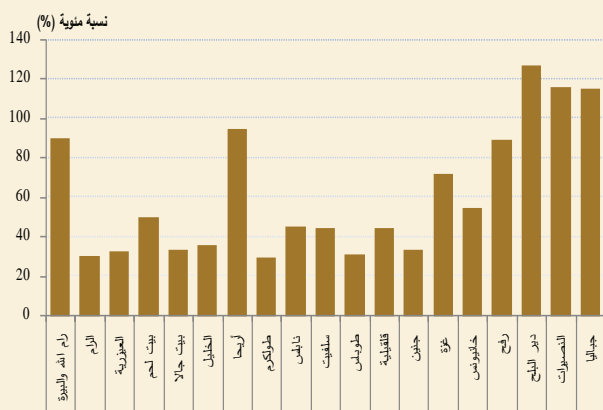
وقد تركّز الائتمان الممنوح من قبل هذه المؤسسات في كل من محافظات نابلس، ورام الله والبيرة، وغزة على الترتيب حيث حازت المحافظات الثلاثة على نحو 40.4% من إجمالي المحفظة.

صندوق 3: التوزيع الجغرافي للودائع والائتمان

شكل 1: توزيع التسهيلات والودائع نسبة إلى إجمالي التسهيلات والودائع في كل من الضفة الغربية وغزة على حدٍ (الربع الثاني 2016)



شكل 2: التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص نسبة إلى ودائع القطاع الخاص (الربع الثاني 2016)



بلغت قيمة إجمالي الودائع المصرفية في فلسطين 10.2 مليار دولار في الربع الثاني 2016، في حين وصلت التسهيلات الائتمانية إلى 6.4 مليار دولار. ولقد استقطعت الضفة الغربية على حصة الأسد من الودائع ومن الائتمان بنسبة بلغت 89.1% و 86.7% على التوالي في حين كان الباقي من حصة قطاع غزة. ولقد حصلت كل محافظة من المحافظات، في كل من الضفة والقطاع، على نصيب معين من إجمالي التسهيلات وساهمت بنسبة معينة في الودائع. وتشير البيانات إلى أنَّ محافظة رام الله والبيرة منفردة حصلت على نحو 61% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية نهاية الربع الثاني من العام 2016. أمَّا في قطاع غزة فقد كان النصيب الأعلى من التسهيلات لمحافظة غزة بنسبة بلغت حوالي 65% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في القطاع. انظر الشكل 1.

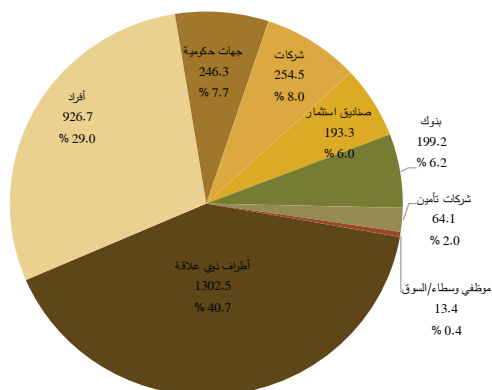
كما يلاحظ من الشكل 1 أنَّ حصّة كل محافظة من محافظات الضفة الغربية (باستثناء محافظة رام الله والبيرة) من إجمالي الودائع كانت أكبر من حصّتها من إجمالي التسهيلات، أي أنَّ نسبة الائتمان التي تم تقديمها في محافظات الضفة (باستثناء رام الله والبيرة) كانت أقل من مساهمتها في إجمالي الودائع. وهذا يشير إلى حركة الأموال من مختلف المحافظات في الضفة الغربية باتجاه محافظة رام الله والبيرة باعتبارها مركزاً لمؤسسات السلطة الفلسطينية ومركزاً أساسياً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. هذا إضافة إلى أنَّ رام الله والبيرة تشهدان استقراراً آمناً أعلى نسبياً من المدن الأخرى. على أنَّ الوضع في قطاع غزة يبدو مختلفاً بعض الشيء كما يتضح من الشكل أيضاً. صحيح أنَّ هناك تركّزاً للنشاط المصرفي في محافظة غزة، من حيث حصة المحافظة من إجمالي الودائع والتسهيلات، كما هو الحال بالنسبة إلى رام الله والبيرة في الضفة، إلا أنَّ حصّة محافظات غزة وخانيونس من إجمالي التسهيلات في القطاع كانت أدنى من نسبة مساهمتها في الودائع. بالمقابل حصلت محافظات دير البلح والنصيرات وجباليا على نسبة تسهيلات تفوق نسبة ودائعها المصروفة.

أما فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في كل محافظة نسبة إلى إجمالي الودائع في هذه المحافظة، فإنَّ النسبة كانت عالية (نحو 90%) في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة أريحا، في حين تراوحت بين 30% - 50% في باقي محافظات الضفة الغربية. ويؤكد توزُّع هذه النسب على تركز نشاط القطاع الخاص في محافظتي رام الله والبيرة وأريحا. ومن الملفت للنظر أنَّ أعلى النسب كانت في محافظات دبر البلح والنصيرات في قطاع غزة.

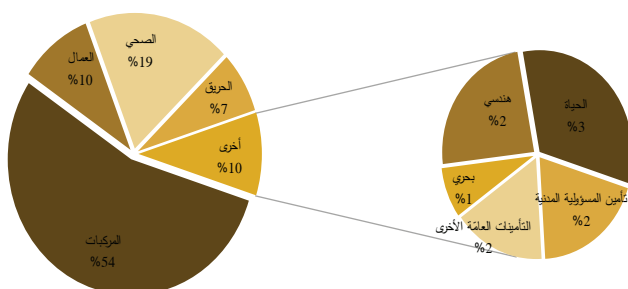
(أعد هذا الصندوق عبير أبو زيتون،

باحثة بدائرة الأبحاث والسياسة النقدية في سلطة النقد الفلسطينية)

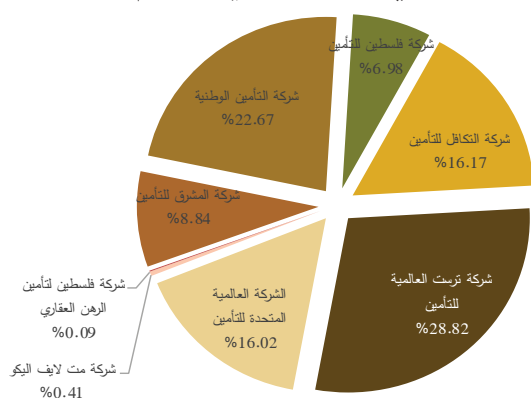
شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2016 (مليون دولار ونسبة مئوية)



شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2016



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2016



جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2016
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	31.1	58.7	75.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	48.6	118.5	123.9
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,017.4	3,213.1	3,200
إجمالي عدد المتعاملين	73,564	72,789	72,927
فلسطيني	70,092	69,339	69,478
أجنبي	3,472	3,450	3,449

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.2 مليار دولار في نهاية الربع الثاني من عام 2016 بانخفاض طفيف لا يتجاوز النصف بالمائة عما كانت عليه في نهاية الربع الأول. ويعادل هذا ما نسبته 25.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015. كما بلغ إجمالي أعداد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 73 ألف متعامل مع نهاية الربع الثاني من عام 2016، في حين وصلت نسبة المتعاملين الأجانب 4.7% من الإجمالي، أغلبهم من الأردن.

ومن جهة أخرى، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 4.6% لتبلغ 123.9 مليون دولار مقارنة عما كانت عليه في نهاية الربع الأول من العام 2016. كما يلاحظ ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 155% عما كانت عليه في الربع المناظر من العام 2015، ويعود سبب هذا الارتفاع الملحوظ إلى تنفيذ بعض الصفقات المؤسسية الكبيرة نتج عنها تغيير في نسبة ملكية بعض الشركات وكبار المستثمرين في الشركات المدرجة في البورصة، مثل شراء بنك فلسطين لحصة مؤثرة في البنك الإسلامي العربي، ودخول مؤسسات استثمارية جديدة على القطاع السياحي.

قطاع التأمين²

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 58 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2016، مرتفعة بنسبة 20.4% مقارنة عما كانت عليه في ذات الفترة من عام 2015، ويُعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة هيئة سوق رأس المال بداية العام الحالي في إلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفة الخاصة بتأمين المركبات. كما بلغت الكثافة التأمينية لعام 2015 (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة/عدد السكان) 35.2 دولار، ونسبة الاختراق (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) 1.3%. وهذه المؤشرات أدنى من مثيلاتها في بعض الدول المجاورة مثل الأردن، التي بلغت فيها الكثافة التأمينية ونسبة الاختراق فيها 81.4 دولار، 2.07% على التوالي وذلك في نهاية العام 2015.

وصلت استثمارات قطاع التأمين 179.1 مليون دولار في نهاية الربع الثاني من العام 2016 محققة ارتفاع قدره 1.5% عما كان عليه في نهاية الربع الأول من نفس العام.

كما بلغت قيمة حجم التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين 27.9 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2016. واحتلت تعويضات تأمين المركبات النسبة الأكبر منها (70.1%) تليها تعويضات التأمين الصحي والتي بلغت (22.9%) من إجمالي التعويضات خلال الربع الثاني من عام 2016.

نسبة الاحتفاظ: تقيس هذه النسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة. أي أنها تقيس نسبة الأقساط المكتتبة المحتفظ بها من قبل شركة التأمين بعد إعادة التأمين. وعادة

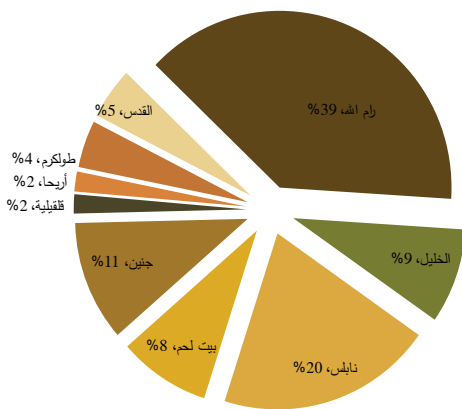
1 مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2016. وبورصة فلسطين 2016.

2 جميع بيانات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2016
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	48.1	48.8	58.0
إجمالي استثمارات شركات التأمين	189.1	176.5	179.1
صافي التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين	26.1		27.9
نسبة الاحتفاظ	%84.9	%87.2	%79.1
نسبة المطالبات (Claims Ratio)	%70.9	%66.1	%65.8

شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب عدد العقود للعام 2015



العام 2014 بنسبة 165%، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى هيئة سوق رأس المال، ما يقارب 64 مليون دولار، بواقع 1,206 عقد في نهاية 2015

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي، فقد احتلت محافظة رام الله والبيرة النسبة الأكبر من حيث عدد العقود تليها محافظة نابلس (انظر الشكل 5-4)

ما تكون هذه النسبة مرتفعة في حال كان الجزء الأكبر من مكونات محفظة التأمين يتألف من عدد كبير من البوالص ذات القيم الصغيرة نسبياً، مثل تأمين المركبات، وهو واقع حال محفظة التأمين في فلسطين. ويلاحظ انخفاض نسبة الاحتفاظ في الربع الثاني من العام 2016 عما كانت عليه لذات الفترة من العام 2015 (من 84.9% انخفضت إلى 79.1%) ولعلّ السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبة نتيجة لقرار هيئة سوق رأس المال المتخذ في بداية العام 2016 المشار إليه أعلاه والخاص بالزام الشركات بالحد الأدنى لتعريف تأمين المركبات.

نسبة صافي المطالبات المكتتبة إلى صافي الأقساط المكتسبة: تتراوح هذه النسبة بين 50% إلى 70%. ويدل تدني هذه النسبة عن مستوى 50% إلى أن شركات التأمين لا تلتزم بتسديد المطالبات بشكل موضوعي و/أو أن المنتجات التأمينية مسعرة بأكثر مما يجب. وفي حالة قطاع التأمين الفلسطيني، فإن نسبة المطالبات هي ضمن الحدود المتعارف عليها دولياً في صناعة التأمين.

ويلاحظ من الشكل 5-2 أن هناك تركّزاً كبيراً في المحفظة التأمينية لصالح تأمين المركبات والتي بلغت نسبته 54% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من عام 2016. كما يلاحظ تركّز واضح للحصة السوقية بين شركات التأمين حيث تستحوذ شركتي تأمين من أصل تسعة شركات عاملة في القطاع على 51.5% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني حتى نهاية الربع الثاني من عام 2016 (انظر الشكل 5-3).

قطاع التأجير التمويلي

يُعرّف التأجير التمويلي بأنه تمويل لشراء الأصول الثابتة. وتقوم شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر، وتوفير هذه الأصول المشتراة لاستخدام المستأجر وانتفاعه لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار. وفي نهاية فترة التأجير، يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر أو إعادتها إلى المؤجر في حال لم يرغب المستأجر في ممارسة خيار الشراء. ولقد حقق قطاع التأجير التمويلي نمواً خلال العام 2015 عن

صندوق 4: هيئة سوق رأس المال: الرقابة على قطاعات سوق رأس المال

حقوق المستثمرين، وعليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي: أولاً، الإشراف على عمل المؤسسات المالية غير المصرفية في القطاعات الأربع بما يكفل سلامة التعامل ومراقبة تطور هذه المؤسسات. ثانياً، التنظيم والرقابة على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية، بما فيه تنظيم الإفصاح عن البيانات المالية وأيّة معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.

تمكّنت الهيئة خلال السنوات القليلة منذ تأسيسها من تحقيق إنجازات ملموسة في القطاعات التي تشرف عليها وذلك استناداً إلى خطة استراتيجية محددة المعالم والأهداف ومرتبطة بجدول زمنية للتنفيذ. كما حققت تقدماً ملحوظاً في إدارة وإصلاح قطاع التأمين الذي عانى الكثير خلال السنوات الماضية. ونورد فيما يلي نبذة عن القطاعات التي تشرف عليها الهيئة:

ترحيباً بمشاركة هيئة سوق رأس المال في إصدار «المراقب الاقتصادي» نقدم فيما يلي عرضاً سريعاً لطبيعة الهيئة والوظائف الرئيسية التي تتولى القيام بها:

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية للإشراف على قطاعات سوق رأس المال في الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وتتكون هذه من أربعة قطاعات رئيسية هي: قطاع الأوراق المالية، قطاع تمويل الرهن العقاري، قطاع التأمين، قطاع التأجير التمويلي.

تطرقت المادة رقم 3 من قانون تأسيس الهيئة على أن أهدافها تكمن في تهيئة المناخ المناسب والملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين وحماية

قطاع الأوراق المالية

التشريعات وآليات الرقابة المتخصصة، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الإشراف والتنظيم والرقابة على أعمال القطاع في أواخر العام 2004، وساهم صدور قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه في إعادة تنظيم القطاع.

قامت الهيئة بوضع سياسات مفصلة تهدف لتطوير وتنمية قطاع التأمين وإعادة الأنظمة اللازمة وتوفير المناخ الملائم لنموه وتقدمه. وتعمل الهيئة أيضاً وبشكل مستمر على نشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع. ولقد بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل الهيئة 9 شركات خلال العام 2016 وتعمل في أنواع التأمين المختلفة، من خلال 122 مكتب تابع لها، في حين بلغ عدد وكلاء ومنتجي التأمين المرخصين من قبل الهيئة 207 مع نهاية النصف الأول من عام 2016.

قطاع تمويل الرهن العقاري

يدعم تطوير قطاع تمويل الرهن العقاري التطور الاقتصادي عبر قنوات: الاستثمار والعمالة، وتقوية وزيادة عمق القطاع المالي. ونظراً للخصوصية التي تتمتع بها «الأرض» في فلسطين فإن الاستثمار بها له الشأن الكبير في حمايتها والتمسك بها.

يعتبر قطاع تمويل الرهن العقاري في فلسطين قطاعاً ناشئاً ويعود ذلك في الأساس إلى محدودية المساحة التي تخضع للسيطرة التامة للسلطة الوطنية. ويعاني السوق الأولي لتمويل الرهن العقاري من عدم وجود شركات تمويل رهن عقاري متخصصة حيث يقتصر التعامل في السوق الأولي على البنوك فقط. وتعتمد بعض البنوك على مصادرها الذاتية للتمويل في عمليات الإقراض العقاري، في حين تلجأ البنوك الأخرى إلى إعادة تمويل قروضها من خلال السوق الثانوي لتمويل الرهن العقاري، حيث يعمل في هذا السوق شركتان هما «شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري» (التي أسست كشركة مساهمة عامة عام 1999 برأسمال قدره عشرين مليون دولار) والشركة التابعة لها «شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية».

ولعل أهم ما يحتاجه قطاع تمويل الرهن العقاري هو «قانون لتمويل الرهن العقاري». ولقد انتهت الهيئة من إعداد مشروع قانون تمويل الرهن العقاري في العام 2012 وذلك تمهيداً لإقراره وإصداره من قبل الجهات التشريعية ذات الاختصاص. ومن ناحية أخرى قامت الهيئة خلال 2007 بإصدار تعليمات ترخيص شركات تمويل الرهن العقاري وأصحاب المهن العقارية، وتعليمات تابعة مثل تعليمات كفاية رأس المال. وأولت الهيئة اهتماماً بالغاً لتطوير المهن المساندة لقطاع تمويل الرهن العقاري ومن أهمها المخمنين العقاريين، حيث أصدرت الهيئة خلال عام 2012 تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين إضافة إلى تطوير برامج بناء قدرات المخمنين. وبلغ عدد المخمنين العقاريين المرخصين من قبل الهيئة 51 مخمناً عقارياً في العام 2016.

(أعد هذا الصندوق د. بشار أبو زعور، مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتطوير في هيئة سوق رأس المال)

تعود نشأة قطاع الأوراق المالية في فلسطين إلى العام 1995 الذي شهد تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خاصة بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار. وانعقدت أول جلسة تداول في السوق يوم الثلاثاء الموافق 18/02/1997. ويتكون قطاع الأوراق المالية الفلسطيني من عدة مكونات تشمل بورصة فلسطين ومركز الإيداع والتحويل، والشركات المساهمة العامة، وشركات الأوراق المالية الأعضاء في بورصة فلسطين، وأصحاب المهن المالية، وصناديق الاستثمار.

باشرت الهيئة عملها الناظم والمشرّف على قطاع الأوراق المالية منذ العام 2005. وتم إصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات استناداً إلى قانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004 والتي تنظم عمل قطاع الأوراق المالية في مجال الإصدار والإفصاح والرقابة والتراخيص وتحديد عمولات التداول. كما جرى إعادة هيكلة سوق فلسطين للأوراق المالية بحيث أصبح شركة مساهمة عامة وإدراج أسهمها في البورصة، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية وتحديدًا تلك الصادرة عن المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO). وجدر التنويه أنّ الهيئة حصلت على العضوية الكاملة في تلك المنظمة منذ مطلع العام 2014. ولقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة في نهاية تشرين أول 2016، كما بلغت القيمة السوقية للأسهم 3,319 مليون دولار، في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة (شركات الوساطة) إلى 8 شركات.

قطاع التأجير التمويلي

يُعرّف التأجير التمويلي بأنه تمويل لشراء الأصول الثابتة (سيارات، شاحنات، معدات هندسية، معدات مختبرات، خطوط إنتاج، عقارات، ... إلخ). تقوم شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر، وتوفير هذه الأصول المشتراة لاستخدام المستأجر وانتفاعه لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار. وفي نهاية فترة التأجير، يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر أو إعادتها إلى المؤجر في حال لم يرغب المستأجر في ممارسة خيار الشراء.

يساهم قطاع التأجير التمويلي في النمو الاقتصادي، إذ أنّه يوفر الأدوات لزيادة الاستثمار المحلي. أهم ما يميز التأجير التمويلي عن أدوات التمويل الأخرى (الإقراض مثلاً) أنّه لا يتطلب ضمانات عالية وشروط مشددة للموافقة على توفير التمويل، ذلك لأنّه يقوم على أساس أنّ تحقيق الأرباح يتأتّى من استخدام الأصول لا ملكيتها، كما أنّ قدرة المستأجر على تحقيق تدفقات نقدية تتولد من تشغيل الأصل، وهو ما يعني أنّ التأجير التمويلي له أهمية خاصة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وما يميز التأجير التمويلي أيضاً أنّه يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد تم إصدار قانون التأجير التمويلي بداية العام 2014 وتعمل الهيئة على استكمال إصدار اللوائح والتعليمات المنقّذة للقانون بما يكفل نمو هذا القطاع وتطوره. وبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع التأجير التمويلي والمرخصة من قبل الهيئة 11 شركة خلال العام 2016.

قطاع التأمين

باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993 إشرافها على قطاع التأمين، بما يشمل ترخيص المؤمنين والوكلاء والإشراف على نشاطهم. وحافظت القوانين الفلسطينية على نظام التعويض الإلزامي لضحايا حوادث الطرق. ولقد عانى القطاع من غياب

صندوق 5: «الدخان العربي»: تكاليف التهريب وتعهيدات الإصلاح

تمّ تقدير مساحة الأراضي المخصصة لزراعة التبغ في الضفة الغربية بنحو 20 ألف دونم في العام 2016، بعد أن كانت لا تزيد على 8 آلاف دونم عند نهاية القرن الماضي. وتقع معظم هذه في منطقة يعبد («مملكة التبغ»!) والقرى المحيطة بها. ولقد شهدت زراعة التبغ توسعاً منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994، ثم ما لبثت أن ازدهرت بشكل كبير بعد أعوام الانتفاضة الثانية. وجاء هذا الازدهار نتيجة التوسع في الطلب على التبغ المحلي (الأرخص ثمناً)، وغياب الرقابة، فضلاً عن عدم وجود قانون حديث ينظم ويحد من توسع هذه الزراعة.

تشير الإحصاءات إلى أنّ الإنفاق السنوي على استهلاك التبغ في فلسطين يبلغ 450 مليون دولار في العام 2011، وأنّ الأسرة تنفق بالمتوسط 38.7 ديناراً من دخلها الشهري على استهلاك التبغ، وهو ما يعادل 4.4% من إجمالي الإنفاق الشهري للأسرة. وهذه النسبة أعلى من متوسط إنفاق الأسرة على التعليم، وأعلى من إنفاقها على العناية الشخصية وكذلك على النشاطات الترفيهية. هناك ثلاثة مصادر للسجائر التي تباع في فلسطين:

- السجائر المستوردة من الخارج: وتشكّل هذه نحو 70% من إجمالي الاستهلاك.
- السجائر المنتجة محلياً: هناك شركتان محليتان فقط لإنتاج السجائر، أولهما شركة «القدس» والأخرى شركة «يعبد» في شمال الضفة. علماً بأن شركة القدس تستحوذ على الحصة الأكبر.
- السجائر المهربة: وهذه تقسم إلى نوعين، الأول هو التهريب من الخارج (عبر جسر الكرامة بشكل أساسي)، والثاني هو تهريب «الدخان العربي»: السجائر التي يتم «لفها» في البيوت والمحللات غير المرخصة من التبغ الذي تتم زراعته محلياً.

تقدّر الجمارك الفلسطينية أنّ الضرائب الضائعة على الخزينة الفلسطينية تبلغ 200 مليون شيكل تقريباً لكل نوع من نوعي التهريب. ومما يشجع على زراعة وتهريب التبغ المحلي ارتفاع هامش الربح على زراعة التبغ (مقارنة ببقية المحاصيل)، إذ يقدر متوسط الربح على كل دونم تبغ بين 4-5 آلاف شيكل بينما لا يزيد على 3 آلاف في بقية المحاصيل. يضاف إلى ذلك التباين الكبير في أسعار السجائر المستوردة أو المحلية الصنع مقارنة بالسجائر المهربة من التبغ المحلي والتي تبلغ بين 13 - 16 شيكل لكل علبة من 20 سيجارة. وتشير التقديرات إلى أنّ تكلفة إنتاج كل كيلو غرام (نحو 50 علبة سجائر من التبغ العربي) تتراوح بين 25 - 30 شيكل، وأنّ الوسيط يشتري كل كيلو غرام من المزارع بسعر 40-45 شيكل ويبيعه بسعر يتراوح بين 56 - 60 شيكل.

أدّى التوسع الكبير في زراعة وتسويق التبغ المحلي إلى تأسيس نشاطات صناعية وتجارية مهمة مرتبطة بها، فضلاً عن أنّ عدداً كبيراً من العائلات الفقيرة باتت معتمدة بشكل كامل على النشاطات المكثفة المرتبطة بزراعة وحصاد وتجفيف «ولف» الدخان العربي. من ناحية ثانية، فإنّ توسع زراعة وتهريب التبغ يترافق مع خسائر مالية عالية تتحملها موازنة الحكومة، فضلاً عن تراجع في نشاط شركات التبغ الرسمية. هذا يعني أنّ أي مسعى للحكومة لأن تضع حداً صارماً لهذا النوع من التهريب الآن سيترافق مع مشاكل اجتماعية حادة، وسيقتضي تطبيق برامج تعويض وإعادة تأهيل باهظة الكلفة. وهذا نموذج واضح للتعقيدات الإضافية التي تطرأ على الظواهر السلبية عند التلصّب في إيجاد حلول لها ومعالجتها في وقت مبكر.

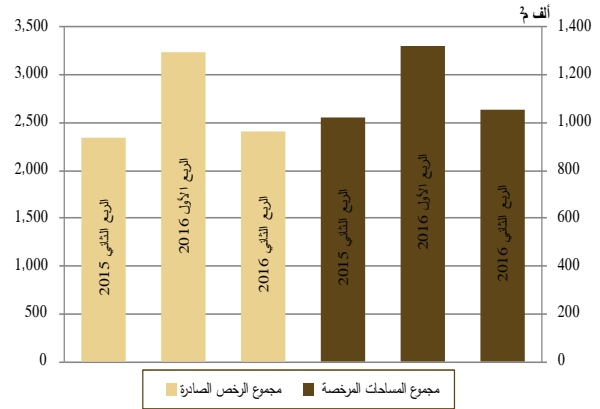
(أعد هذا الصندوق مسيف مسيف، باحث في «ماس»)

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

عدد رخص الأبنية ومساحاتها مؤشر مهم على النشاط الاستثماري. يعرض الشكل 6-1 التطوّر المستمر في أعداد التراخيص المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة في الربع الأول والثاني 2016 والربع الثاني 2015. وصل عدد الرخص في الربع الثاني 2016 إلى 2,403 ترخيص، 188 منها تراخيص لمباني غير سكنية. ويمثّل العدد الكلي للتراخيص انخفاضاً عن عددها في الربع السابق بنسبة الربع تقريباً. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2016 نحو 1,053 ألف متر مربع، وهذا يقل بنحو 20% عن المساحات المرخصة في الربع السابق. يتوجب التنبيه إلى أنّ عدد الرخص المسجلة لا تعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أنّ بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية



أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد عن الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأنّ شراءها غالباً يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. يبلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2016 المسجلة أول مرة 7,410 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 170 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 983 سيارة في الربع المناظر من العام 2015.

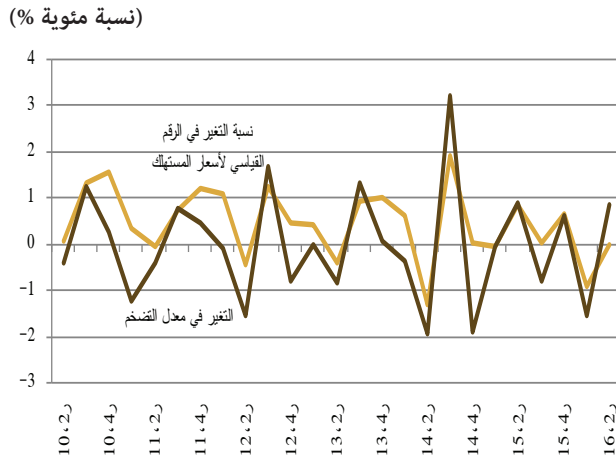
جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثاني 2016)

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
نيسان	165	1,432	663	2,260
أيار	144	1,802	763	2,709
حزيران	176	1,463	802	2,441
المجموع	485	4,697	2,228	7,410

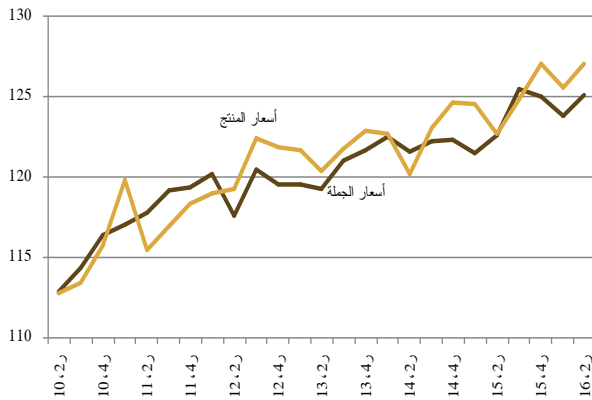
1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2016، دائرة الجمارك والمكوس.

7- الأسعار والتضخم¹

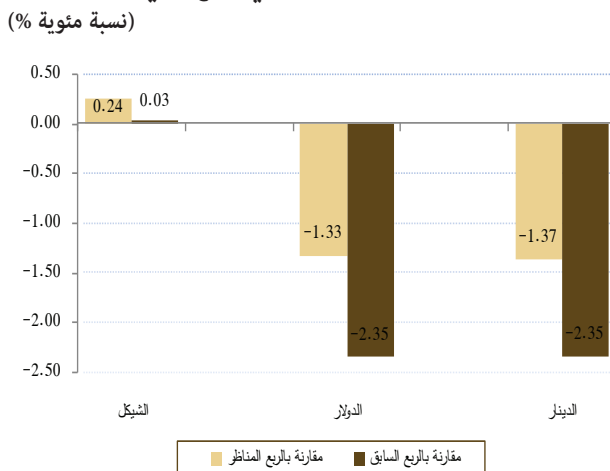
شكل 7-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتغير في معدل التضخم



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج لسنة الأساس 2007



شكل 7-3: تطوّر القوة الشرائية في الربع الثاني 2016



يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في هذا الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلة الاستهلاك»). ويتم إعطاء أوزان مختلفة لمكونات السلة على ضوء نسبة إنفاق الأسر عليها. كما يتم أخذ وسطي أسعار مكونات هذه السلة في المناطق الجغرافية المختلفة. تبدأ العملية بافتراض سنة أساس معينة (مثلاً سنة 2000) وبذلك يكون متوسط أسعار سلة الاستهلاك في هذه السنة 100. وإذا بلغ متوسط أسعار ذات السلة 125 في العام 2015 فإن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في ذلك العام يكون 125. أما معدل التضخم خلال فترة معينة فيقيس معدل التغير في قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين أول وآخر الفترة المطلوبة. مثلاً، إذا كان الرقم القياسي 115 في العام 2010 في المثال السابق فإن معدل التضخم بين العامين 2010 و2015 يكون $8.7\% ((115 - 125) / 115)$. واضح إذن أن الرقم القياسي يعبر عن ارتفاع الأسعار منذ سنة الأساس، في حين يقيس معدل التضخم في معدل ارتفاع الأسعار بين فترتين مختارتين.

يعكس معدل التضخم مقدار التبدّل في القوة الشرائية للعائلات والأفراد، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الإسمية، فإن معدل تضخم بمقدار 10% في السنة يعني أن القوة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يقيس المنحنى الأول نسب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع الذي سبقه، أي معدل التضخم. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2016 إلى 110.75 مقارنة مع 110.78 في الربع الأول. وهذا يعني أن معدل التضخم بين الربعين الأول والثاني 2016 كان سالباً بمقدار 0.03%. المنحنى الثاني يقيس التغير في معدل التضخم ذاته في كل ربع مقارنة بالربع السابق عليه.

جاء انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين في الربع الثاني نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات (بمقدار 1.20%)، في حين سجلت أسعار مجموعة خدمات التعليم ارتفاعاً بنسبة 1.87%.

شهد الربع الثاني 2016 إذن انخفاضاً طفيفاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار 0.03% مقارنة مع الربع السابق، أي أن معدل التضخم كان سالباً في هذا الربع. كما سجل تراجعاً بمقدار 0.24% بين الربع الثاني 2016 والربع المناظر 2015. التضخم السالب هو في الواقع مشكلة خطيرة تؤرق حالياً اقتصاديات الدول الكبيرة، مثل اليابان والاتحاد الأوروبي. لأنّ الانخفاض المستمر في الأسعار يدفع المستهلكين إلى تأجيل الاستهلاك (لأنّ الأسعار غداً ستكون أدنى من أسعار اليوم). وهذا ينعكس بالطبع على الطلب الكلي في الاقتصاد مما يعزز من انحدار الإنتاج وتركز الركود.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، الأسعار والأرقام القياسية. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

الأسعار والقوة الشرائية

تعرف القوة الشرائية على أنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من مال. وتعتمد القوة الشرائية بمستوى دخل المستهلك والتغير في مستوى الأسعار وفي سعر صرف العملة (إذا كانت عملة الراتب تختلف عن عملة الإنفاق). وبافتراض ثبات الدخل فإن التغير في القوة الشرائية = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيك - معدل التضخم.

القوة الشرائية للشيك: يقيس معدل التضخم في الاقتصاد تطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيك ويصرفون كامل دخلهم بهذه العملة. ومع التضخم السالب بمقدار 0.03% في الربع الثاني من العام 2016 مقارنة بالربع السابق وبمقدار 0.24% مقارنة بالربع المناظر 2015، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيك شهدت استقراراً أو تحسناً بشكل طفيف، بين الربعين المتتاليين وتحسناً بنسبة 0.24% مقارنة بالربع المناظر.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الثاني 2016 تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيك بنحو 2.38% (إلى 3.815 شيكل لكل دولار) مقارنة بمتوسط السعر في الربع السابق. لذا فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيك، قد تراجعت خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق بنحو 2.36% (= -0.03% + 2.38%). أما بالمقارنة مع الربع المناظر 2015 فلقد تراجعت القوة الشرائية للدولار بنحو 1.33% نتيجة تضخم سالب بمقدار 0.24% وتراجع سعر الصرف بنحو 1.57%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف فإن القوة الشرائية للدينار شهدت تقريباً نفس التطورات التي شهدتها الدولار مع تباين طفيف عند المقارنة مع الربع المناظر.

على أن معدل التضخم السالب ما زال ضئيلاً ولا يتوقع أن يكون له انعكاسات مهمة على الطلب. وتجدر الإشارة إلى أن التضخم السالب في فلسطين يتوافق مع مثيله في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ كان التضخم في إسرائيل سالباً في الفترة منذ تشرين الأول 2015 وحتى تشرين الأول 2016 وبلغ -0.3% حسب بيانات «بنك إسرائيل» (انظر صندوق التضخم المتوقع).

ولكن الأمر قد يكون مختلفاً في فلسطين، إذ أن تأجيل الاستهلاك هنا يمكن أن يؤدي مبدئياً إلى تقليص الاستيراد وعجز الميزان التجاري (نظراً لأن معظم الاستهلاك يتم استيراده من الخارج).

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 1.01% بين الربعين المتتاليين (الربع الأول والربع الثاني 2016)، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية والسلع المستوردة، بنسبة 1.94% و 0.96% على التوالي. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.21% بين الربعين.

المفارقة بين انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك وارتفاع أسعار الجملة والمنتج

يمكن تفسير هذه المفارقة التي تم تسجيلها في الربع الثاني بالعوامل التالية:

- أن كل رقم قياسي من الأرقام الثلاثة يتناول أسعار مجموعة من السلع والبضائع (له سلة سلع) خاصة به، أي أن سلع السلات الثلاث مختلفة عن بعضها البعض، كما أن سلة الرقم القياسي لأسعار المنتج وأسعار الجملة لا تشتمل على خدمات كما هو الحال في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- أن سلة الرقم القياسي لأسعار المنتج لا يشتمل على بضائع مستوردة، بل فقط بضائع من إنتاج محلي. كما أن الأسعار في هذا الرقم القياسي لا تشتمل على الإضافات على السعر التي تحدث بعد مغادرة البضائع بوابة المصنع أو المزرعة.
- أن الرقم القياسي لأسعار الجملة لا يشتمل على هامش الربح الذي يضيفه تاجر بيع التجزئة على السعر.

صندوق 6: تنبؤات التضخم

أخذ احتمالات الانحراف في توقّع الزيادة في أسعار الواردات وأسعار الغذاء (الصدمات الخارجية) بعين الاعتبار، فإنّ التضخم المتوقّع خلال العام 2016 يحتمل أن يتراوح بين (-0.4% و+0.6%). أمّا عند أخذ احتمالات الصدمات الداخلية بعين الاعتبار أيضاً فإنّ هامش التوقّع يتّسع مزيداً ويصل إلى نصف نقطة معيارية إضافية، صعوداً وهبوطاً.

من الواضح أنّ التنبؤ بالتضخم عملية محفوفة بمخاطر عدم اليقين، على الرغم من الاحتياطات التي يتم أخذها بالاعتبار ومن توسيع هامش التنبؤ. وهذا أمر تعاني منه كافة مؤسسات وهيئات التنبؤ في العالم، بما فيها تلك الأكثر عراقة والتي تستخدم نماذج تنبؤ بالغة التعقيد وتضم عشرات المتغيرات. ذلك لأنّ العوامل التي تؤثر على التضخم متعددة، ومتشعبة المصادر، وذات تحولات اعتباطية إلى درجة عالية. ويكفي أن نشير إلى أنّ معدّل التضخم المتوقّع في فلسطين في الربع الثاني 2016 تم تقديره في الربع الأول على أن يبلغ (+1%) حسب سيناريو الأساس (أي قبل أخذ التأثير المحتمل للصدمات الخارجية أو الداخلية)، في حين بلغ المعدّل الفعلي (-0.24%)، وجاء هذا لأنّ تكاليف الواردات (التضخم في إسرائيل) انخفضت فعلياً بمقدار 0.65% عوضاً عن أن ترتفع بمقدار 1.28% كما كان من المتوقع. ولكن هذا بطبيعة الحال لا ينفي أهمية صياغة تنبؤات، بل يؤكّد ضرورة تطوير نماذج التنبؤ وتكرار عمليات التجربة والخطأ للوصول إلى توقّعات أكثر صواباً.

يحظى التنبؤ بمعدّل التضخم بأهمية كبيرة لدى كافة البنوك المركزية، إذ أنّه مؤشر على التطورات المتوقعة في الأجور والرواتب الحقيقية، كما أنّه مؤشر على العوائد الحقيقية التي يمكن للاستثمار أن يحققها في المستقبل. هذا فضلاً عن أنّ استهداف معدّل التضخم والحفاظ عليه ضمن هامش معين بات الآن دليل السياسات النقدية في معظم دول العالم. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بشكل دوري بإصدار تقارير عن تنبؤات التضخم في فلسطين¹. وتؤسس عملية التنبؤ على أرضية التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على معدّل التضخم (أي الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك). وتُبنى على أنّ التضخم في فلسطين يتبع عاملين رئيسيين أحدهما على المدى الطويل، وهو معدّل التغير في تكاليف الواردات، والثاني على المدى القصير ويرصد التقلبات في الأسعار العالمية. يتم تقدير الارتفاع المتوقّع في أسعار الواردات باستخدام معدّل التضخم المتوقّع في إسرائيل، نظراً لأنّ الجزء الأعظم من الواردات الفلسطينية يأتي من إسرائيل. أمّا بالنسبة إلى توقّع التغير في الأسعار العالمية فإنّ منهج سلطة النقد يستخدم التغير في أسعار الغذاء العالمية كمؤشر عليه. ويتم أخذ معدّلات الارتفاع المتوقعة في أسعار الغذاء العالمية من تقديرات صندوق النقد الدولي. ويجدر التنويه أنّ أهمية أسعار الغذاء العالمية في التأثير على التضخم في فلسطين ترتبط بالأهمية النسبية للمواد الغذائية في سلّة الاستهلاك الفلسطينية.

يتوافق حساب توقّع معدّل التضخم هذا مع ثلاثة أنواع من مخاطر خطأ القياس والتوقع:

- أن تكون المنهجية المستخدمة للربط بين المتغيرين المستقلين من أجل استخلاص التضخم المتوقّع غير محكمة. ولتقليل أثر هذا الخطأ المحتمل يقوم تقرير سلطة النقد بتطبيق ثلاثة طرق مختلفة للحساب ثم أخذ المتوسط الذي ينتج عن هذه الطرق الثلاثة (وهي النتيجة التي يطلق التقرير عليها اسم «سيناريو الأساس»).
- «الصدمات الخارجية»: أن تكون توقّعات التحول في المتغيرين المستقلين (توقّع التضخم في إسرائيل وتوقّع التبدّل في أسعار الغذاء العالمية) غير دقيقة أو غير صائبة. ولأخذ أثر التحولات الطارئة التي يمكن أن تصيب هذين المتغيرين يفترض التقرير أنّ القيمتين المتوقعتين لهما يمكن أن تتحول بمقدار انحراف معياري واحد، صعوداً وهبوطاً.
- «الصدمات الداخلية»: أن تطرأ تحولات داخلية تؤدي إلى انحراف قوي في معدّل التضخم الفعلي عن المستوى المتوقّع. وكمثال على ذلك قيام إسرائيل بعدوان واسع جديد أو إيقاف إسرائيل لتحولات المقاصة كما حدث تكراراً في الماضي. وهنا أيضاً يأخذ التقرير احتمالات الصدمات الداخلية بعين الاعتبار وبشكل ضمنّي في النموذج القياسي المستخدم لاستخراج التنبؤات.

يسجّل الجدول (1) معدّلات التضخم المتوقعة في فلسطين على أرضية فرضيات معطاة عن الزيادة في أسعار الواردات وأسعار الغذاء. يتوقّع تقرير سلطة النقد مثلاً أن يبلغ معدّل التضخم 0.4% تقريباً في الربع الرابع 2016 و0.3% في كامل العام 2016. وعند

جدول 1: معدّلات التضخم المتوقعة في فلسطين (%)

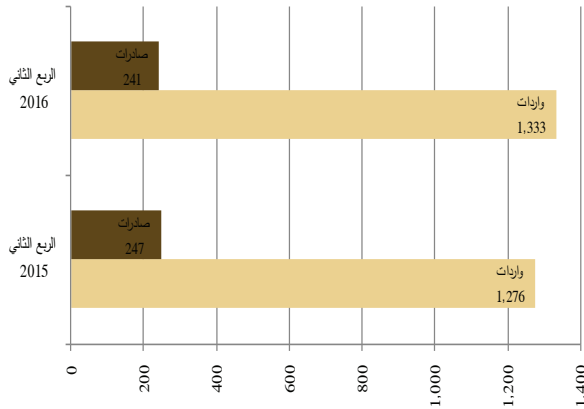
معدّل التضخم المتوقّع (سيناريو الأساس)	الفرضيات		
	الارتفاع في أسعار الغذاء	الارتفاع في أسعار الواردات	
0.28	6.73	0.75	ربع ثالث 2016
0.39	12.87	2.21	ربع رابع 2016
0.26	3.54	0.23	2016
1.35	9.70	1.76	ربع أول 2017
1.09	0.24	2.00	ربع ثاني 2017
0.92	0.01-	2.18	ربع ثالث 2017
1.07	0.17-	2.15	ربع رابع 2017
1.11	2.28	2.02	2017

سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الثاني 2016.

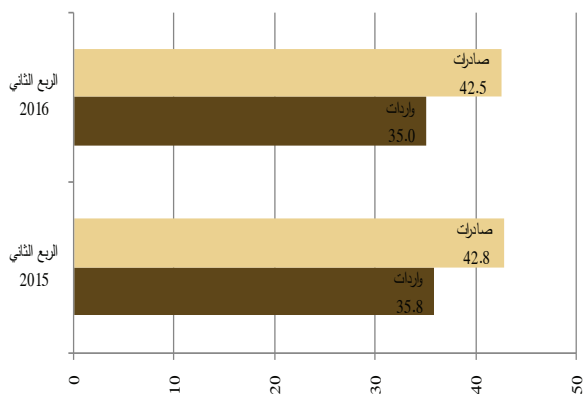
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

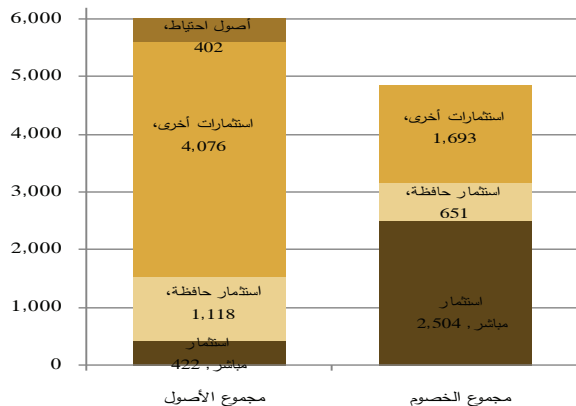
شكل 1-8: صادرات وواردات السلع المرصودة الربع الثاني 2015، الربع الثاني 2016 (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل الربع الثاني 2015، الربع الثاني 2016 (مليون دولار)



شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الثاني 2016) (مليون دولار)



بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة² في الربع الثاني 2016 نحو 1,333.3 مليون دولار وهي أعلى بمقدار 15.7% من الربع السابق وبمقدار 4.5% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة (241.2 مليون دولار) فلقد شهدت ارتفاعاً أيضاً بالنسبة للربع السابق (15.7%) ولكن انخفضت بمقدار 2.4% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. الفارق بين الصادرات والواردات يعني أن العجز في الميزان التجاري السلعي بلغ 1,092.1 مليون دولار. ولقد تم تحسين هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل (7.5 مليون دولار).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية: الميزان التجاري (صافي التجارة بالسلع والخدمات)، ميزان الدخل (صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال)، وميزان التحويلات الجارية (المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة).

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 391.5 مليون دولار في الربع الثاني 2016، وهو ما يعادل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,345.0 مليون). مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل عمال الضفة في إسرائيل) بمقدار 404.3 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولّد نحو رבעه من المساعدات الدولية للحكومة) بمقدار 549.2 مليون دولار.

جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني*

الربع الثاني 2016	الربع الأول 2016	الربع الثاني 2015	
(1,345.0)	(1,170.9)	(1,280.7)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1,300.4)	(1,130.3)	(1,244.6)	صافي السلع
(44.6)	(40.6)	(36.1)	صافي الخدمات
404.3	364.4	344.9	2. ميزان الدخل
407.5	372.3	335.9	تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
(3.0)	(7.6)	9.0	صافي دخل استثمار من الخارج
549.2	528.7	572.4	3. ميزان تحويلات الجارية
128.4	143.7	232.0	تحويلات من الخارج (للحكومة)
420.8	385.0	340.4	صافي التحويلات للقطاعات الأخرى
(391.5)	(277.8)	(363.4)	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
270.6	198.8	343.4	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
120.9	76.4	18.4	6. صافي السهو والخطأ

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2016، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2016

2 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

في الخارج منها 7.0%، واستثمارات الحافظة 18.6% بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4,848 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة. الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,172 مليون دولار في الخارج أكثر مما يستثمر غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (68%) هو عبارة عن عملة وودائع من البنوك العاملة في فلسطين موجودة في الخارج. أما بالنسبة للاستثمارات المباشرة (وهي ما ينطبق على مفهوم الاستثمار)، تُشير الأرقام إلى أن استثمارات غير المقيمين المنفذة في فلسطين تزيد على استثمارات الفلسطينيين المباشرة في الخارج بمقدار 2,082 مليون دولار.

جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 270.6 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ"

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2016 نحو 6,020 مليون دولار، وشكّل الاستثمار المباشر

صندوق 7: مفاهيم وتعريفات اقتصادية: نماذج الجاذبية في التجارة الدولية Gravity Models

التباين في مختلف العوامل التي تتأثر بالتباعد الجغرافي. وهذا يعني أن الدول المتقاربة تتاجر مع بعضها أكثر من الدول المتباعدة.

- المتغيرات الاقتصادية: المتغير الأساسي هنا هو مستوى الدخل (الناتج المحلي الإجمالي). تقول الفكرة أنه كلما ارتفع الدخل في دولة ما، كلما ازدادت تجارتها الدولية. وهذا يعني أن الدول الغنية تتاجر مع بعضها البعض أكثر من الدول الفقيرة. ويقوم الباحثون الآن بإضافة عوامل اقتصادية أخرى لقياس تأثيرها على التجارة البينية، مثل وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية بين الدول (وهو ما يؤدي إلى تقليص التعرفة الجمركية وزيادة التجارة بالتالي)، أو وجود عملة مشتركة (وهو ما يقضي على عامل عدم التأكد في تحويلات أسعار الصرف)، أو وفرة رأس المال البشري (وهذا يرفع من تنافسية الدولة ومن تجارتها الخارجية بالتالي)، وغيرها.
- المتغيرات الثقافية: ومن بين العوامل التي يتم أخذها بالاعتبار هنا هو وجود لغة مشتركة، وتشابه المؤسسات والأنظمة والترابط الثقافي، وكلها عوامل يساعد وجودها على تحفيز التبادل التجاري بين الدول.

يقوم تحليل نماذج الجاذبية على استخلاص معاملات الانحدار للمتغيرات التي تؤثر على التجارة البينية بين الدول. وبشكل عملي يتم أخذ الأرقام الفعلية للتجارة بين كل دولتين من بين مجموعة كبيرة من الدول، وعلى امتداد فترة زمنية طويلة نسبياً (على سبيل المثال، أخذت واحدة من الدراسات التأسيسية بالاعتبار أرقام التجارة بين كل دولتين من بين 173 دولة وعلى امتداد 50 سنة ماضية). وعند إجراء تحليل الانحدار على هذه الأرقام يتم التوصل إلى تقدير متوسط لقوة كل متغير من المتغيرات في التأثير على التجارة البينية. وهذا بدوره يتيح إمكانية تطبيق هذه المعاملات للتنبؤ بالتجارة البينية في المستقبل، أو للتوصل إلى تقدير متوسط لما «يتوجب» أن تكون عليه التجارة بين الدول.

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن نماذج الجاذبية في التجارة الدولية تتوصل إلى نتائج مرضية للغاية وصائبة غالباً. لا بل أنها من أنجح نماذج التنبؤ في علم الاقتصاد. ولكن هذه النماذج تعاني من نقطتي ضعف. أولاً، أنها ظلت حتى عهد قريب تفتقر إلى خلفية

نماذج الجاذبية هي أكثر النماذج التطبيقية استخداماً في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وفي أبحاث التجارة الدولية بشكل خاص. ولقد تم استخدام هذه النماذج لأغراض التحليل والتنبؤ عن التجارة البينية بين الدول، وبين المقاطعات في الدولة الواحدة، كما تم تطبيقها لدراسة حركة وتدفق المستهلكين على مراكز التسوق، والهجرة، وحركة وعقد أنظمة السير ودراسات استخدام الحيز المكاني (Spatial)، وغيرها.

تهدف نماذج الجاذبية في التجارة الدولية إلى التنبؤ بمستوى التبادل التجاري بين الدول وتفسير قوة العوامل التي تؤثر على هذا التبادل. وكان الاقتصادي الهولندي «تنبرجن» (N. Tinbergen 1962)، أول من ارسى تقاليد هذه النماذج، عبر الاقتراح البسيط بأن التجارة بين دولتين يمكن تقديرها تقريباً بمعادلة تدعى «معادلة الجاذبية» (على خطى نظرية الجاذبية التي صاغها نيوتن): كما أن الكواكب تتجذب لبعضها البعض طردياً بالتناسب مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسياً مع مربع المسافة فيما بينها، اقترح «تنبرجن» (1962) أن التجارة بين دولتين تتناسب طردياً مع كتلتهما (مستوى الناتج المحلي فيهما)، وعكسياً مع المسافة بينهما.

هذا الاقتراح لتفسير وتقدير التجارة البينية بين دولتين يختلف مبدئياً عن التبرير التقليدي للتجارة بين الدول، الذي يقوم على نظرية الميزة النسبية (ريكاردو)، أو على نظرية التباين في الوفرة النسبية للموارد (هكشر-أوهلين-Heckscher-Ohlin) بغض النظر عن المسافة أو حجم الاقتصاد.

تم توسيع «معادلة الجاذبية» لاحقاً وباتت تأخذ عوامل تفسير إضافية (إلى جانب مستوى الدخل والمسافة) لتقدير التجارة البينية ولزيادة القدرة التنبؤية لنماذج الجاذبية. وتستخدم التمارين الإحصائية لنماذج الجاذبية الآن عدداً من المتغيرات يمكن تصنيفها تحت ثلاث مجموعات:

- المتغيرات الجغرافية: المتغير الأساسي هنا هو المسافة (غالباً بين عاصمتي الدولتين المعنيتين)، على افتراض أن التجارة بين دولتين تتناسب عكسياً مع المسافة الجغرافية التي تفصل بينهما. إذ أن زيادة المسافة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، فضلاً عن زيادة

تتابعت الدراسات التي طبقت نماذج الجاذبية أثر ذلك. وتنوّعت هذه بين نماذج تهدف إلى تقييم التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية بشكلها الفعلي، ونماذج تهدف لصياغة توقعات حول النمط الذي ستكون عليه بظل توفر حرية القرار والانفكاك عن الاحتلال. وبشكل عام توصلت جميعها إلى أنّ استيراد الضفة والقطاع من إسرائيل سيكون حينئذ أدنى مما هو عليه الآن، والتصدير أعلى. على سبيل المثال، قدّرت دراسة «أرنون وآخرين»، عبر تطبيق نموذج جاذبية، أنّ مستوردات الضفة والقطاع من إسرائيل يجب أن تكون نصف ما كانت عليه فعلياً، في حين أنّ صادرات الضفة والقطاع إلى إسرائيل يجب أن تكون، في الظروف العادية، عدة أضعاف ما هي عليه فعلياً.¹ الاستثناء الوحيد لفكرة استحواذ إسرائيل على حصّة غير مبررة من التجارة الفلسطينية جاء في دراسة لصندوق النقد الدولي عند صياغة وتطبيق نموذج جاذبية أيضاً. توصلت الدراسة إلى أنّ الضفة والقطاع لا تتاجر بأكثر من المتوقع (بأكثر من اللازم) مع إسرائيل، ولكنها تتاجر بأقل من المتوقع بكثير مع الدول الأخرى. ومن الملفت للنظر أنّ الدراسة ذاتها توصلت إلى أنّ الشريك التجاري الأكثر أهمية للضفة والقطاع في الظروف العادية سيكون الاتحاد الأوروبي وليس إسرائيل.²

نظرية صلبة، وغالباً ما تمّ اعتبارها بمثابة مجرد ظاهرة إحصائية ذات مصداقية. ولكنّ الأبحاث المستجدة تسعى إلى سد هذه الثغرة وإلى توفير خلفيات نظرية لهذه النماذج (أي إقحام معاملات تفسير مستمدة مبدئياً من النظرية الاقتصادية). ثانياً، أنّها تطبق على التجارة السلعية فقط وليس على التجارة بالخدمات، كما أنّ أثر المسافة يمكن أن يتباين بشكل جوهري اعتماداً على طبيعة الطبوغرافية والحواجر بين دولتين، إذ أنّ وجود جبال شاهقة أو بحار له أثر معيق بقوة أكثر من السهول الممتدة (يعرف هذا الأثر في أدبيات نماذج الجاذبية باسم (Multilateral Trade Resistance (MTR)).

نماذج الجاذبية في فلسطين

تمّ صياغة نماذج جاذبية متعددة لتحليل واقع التجارة الخارجية الفلسطينية. وجاء أول هذه النماذج في دراسة البنك الدولي الأولى عن الاقتصاد الفلسطيني في العام 1993 (المجلدات الستة). توصل نموذج الجاذبية المبسط الذي طبقته الدراسة إلى أنّ الضفة والقطاع، بظل كافة الظروف السائدة خلال ربع القرن المنصرم على الدراسة، تتاجر مع إسرائيل بأكثر مما يتوقع (أو يتنبأ بها) نموذج الجاذبية (Overtrade). هذا يعني ضمناً أنّ الضفة والقطاع تتاجر بأقل من المفترض مع الدول الأخرى.

- 1 Arnon, A., Spivak, A. and Weinblatt, J. (1996). The Potential for Trade between Israel, the Palestinians and Jordan. The World Economy, Vo. 19, No. 1, 113-134.
- 2 IMF (2001), West Bank and Gaza: Economic Performance, Prospects, and Policies (R Valdivieso, U Erickson von Allmen, G Bannister, H Davoodi, F Fischer, E Jenkner and M Said), Washington DC: IMF.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2010 - 2016

2016 ²		2015			2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع								
السكان (ألف نسمة)											
4,799.8	4,766.2	4,732.7	4,699.2	4,666.0	4,682.5	4,550.4	4,420.5	4,293.3	4,168.9	4,048.4	فلسطين
2,926.3	2,908.0	2,889.8	2,871.6	2,853.5	2,862.5	2,790.3	2,719.1	2,649.0	2,580.2	2,513.3	الضفة الغربية
1,873.5	1,858.2	1,842.9	1,827.6	1,812.5	1,820.0	1,760.1	1,701.4	1,644.3	1,588.7	1,535.1	قطاع غزة
سوق العمل											
975.0	974.0	983.0	947.0	971.0	963.0	917.0	885.0	858.0	837.0	745.0	عدد العاملين (ألف شخص)
45.7	45.8	46.2	45.8	45.7	45.8	45.8	43.6	43.4	43.0	41.1	نسبة المشاركة (%)
26.9	26.6	25.8	27.4	24.8	25.9	26.9	23.4	23.0	20.9	23.7	معدل البطالة (%)
18.3	18.0	18.7	18.7	15.4	17.3	17.7	18.6	19.0	17.3	17.2	لضفة الغربية
41.7	41.2	38.4	42.7	41.5	41.0	43.9	32.6	31.0	28.7	37.8	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)											
3,381.1	3,301.9	3,331.3	3,219.6	3,193.2	12,677.4	12,715.6	12,476.0	11,279.4	10,465.4	8,913.1	الناتج محلي إجمالي
3,134.9	2,987.2	2,957.4	3,146.6	2,914.2	11,795.7	11,840.4	11,062.6	10,158.5	9,602.4	8,354.7	الإنفاق الخاص
891.3	768.8	919.1	860.6	857.9	3,374.9	3,478.2	3,381.7	3,126.9	2,892.3	2,500.8	الإنفاق الحكومي
718.4	686.0	797.7	632.3	730.2	2,689.5	2,415.0	2,707.3	2,378.5	1,863.8	1,921.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي
627.2	538.1	603.0	562.3	625.2	2,322.7	2,172.3	2,071.8	1,871.1	1,799.4	1,367.3	الصادرات
1,972.0	1,708.9	1,917.7	1,981.1	1,906.0	7,501.4	7,208.9	6,804.0	6,299.9	5,723.2	5,264.3	الواردات
الناتج المحلي للفرد (دولار)											
745.5	733.3	745.1	725.4	724.7	2,865.8	2,960.1	2,992.2	2,787.2	2,664.9	2,338.7	بالأسعار الجارية
448.7	444.3	444.8	433.0	444.7	1,745.9	1,737.4	1,793.3	1,807.5	1,752.5	1,606.4	بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)
ميزان المدفوعات (مليون دولار)											
(1,345.0)	(1,170.9)	(1,314.7)	(1,418.8)	(1,280.7)	(5,199.5)	(5,036.7)	(4,732.2)	(4,428.7)	(3,923.8)	(3,897.0)	الميزان التجاري
404.3	364.4	347.5	357.4	344.9	1,712.3	1,482.4	1,160.3	857.4	749.5	599.1	ميزان الدخل
549.2	528.7	517.4	475.1	572.4	1,421.5	1,405.3	1,188.5	1,750.5	1,104.8	1,991.0	ميزان التحويلات الجارية
(391.5)	(277.8)	(449.8)	(586.3)	(363.4)	(2,065.7)	(2,149.0)	(2,383.4)	(1,820.8)	(2,069.5)	(1,306.9)	ميزان الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم											
3.80	3.90	3.90	3.80	3.90	3.90	3.60	3.60	3.90	3.60	3.70	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.40	5.50	5.50	5.40	5.50	5.50	5.10	5.10	5.40	5.10	5.30	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
(0.03)	(0.90)	0.65	0.04	0.85	1.43	1.73	1.72	2.78	2.88	3.75	معدل التضخم (%) ¹
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)											
993.3	884.3	550.4	923.1	1,018.4	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	2,175.9	1,900.0	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
1,146.0	855.8	859.2	911.4	1,018.0	3,424.9	3,445.9	3,250.7	3,047.1	2,960.7	2,983.0	النفقات الجارية
54.1	37.1	51.1	32.6	37.2	176.4	160.9	168.4	211.0	296.2	275.1	النفقات التطويرية
(206.8)	(8.7)	(359.9)	(20.8)	(36.7)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	(1,018.0)	(1,081.0)	(1,083.0)	فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)
202.1	178.7	174.9	142.4	258.8	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1	977.5	1,277.0	إجمالي المنح والمساعدات
(4.8)	170.1	(185.0)	121.6	222.1	86.9	414.8	258.7	(85.9)	(103.5)	(81.0)	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,530.2	2,527.0	2,537.2	2,236.0	2,344.9	2,537.2	2,216.8	2,376.2	2,482.5	2,212.8	1,882.8	الدين العام الحكومي
القطاع المصرفي (مليون دولار)											
13,631.0	13,143.6	12,602.3	12,462.1	12,420.0	12,602.3	11,822.0	11,191.0	9,799.0	9,110.0	8,590.0	موجودات/ مطلوبات المصارف
1,497.0	1,483.2	1,461.7	1,427.0	1,396.0	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,258.0	1,182.0	1,096.0	حقوق الملكية
10,203.0	10,054.7	9,654.6	9,506.5	9,456.4	9,654.6	8,935.0	8,304.0	7,484.0	6,973.0	6,802.0	ودائع الجمهور
6,405.0	6,137.3	5,824.7	5,420.4	5,419.7	5,824.7	4,895.0	4,480.0	4,122.0	3,483.0	2,825.0	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
 1. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2. أرقام 2016 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات